دِرَاسةُ حديث واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ: (أُعطيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ) دِرايةً، وتحقيقَ المرادِ بالسبع الطوال.

د. مُرْهَفُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ سَقَّا
أستاذ مساعد – قسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية – جامعة المجمعة

المستخلص

إنَّ حديثَ واثلة رضي الله عنه يُعد من الأحاديثِ العمدة في علومِ القرآنِ الكريمِ، ومِن الأُصول التي قرر بها العلماء قضايا مختلفة في علوم القرآن، ففيهِ «تقسيمُ القرآنِ وسُورِه بحسبِ الصفاتِ»، وبه يُستَدلُّ على أن ترتيبِ سُوَرِ القرآنِ «توقيفيٌّ»، وفيهِ «فضائلُ السُّوَرِ».

كما تظهَرُ أهميَّةُ الموضوعِ في «تحقيقِ القَولِ بالمرادِ بالسَّبْعِ الطِّوالِ»، وما السُّورَةُ السابعةُ المتمِّمَةُ للسِّتِّ المتَّفَقِ عليها عند العلماءِ.

ويُجيبُ البحث على عدَّةِ أسئلةٍ عِلميَّةٍ وعامَّةٍ:

- ما التحقيقُ في السُّورةِ السابعةِ الداخلةِ في وَصْفِ السبعِ الطوالِ؟.
- هل السَّبْعُ الطِّوالُ في الحديثِ لها علاقةٌ بالسَّبْعِ المثاني المذكُورَةِ في سورة الحِجْر؟
- ما وَجْهُ المقارَنةِ بين أوصافِ السُّوَرِ المذكورةِ في الحديثِ وما يُقابِلُها مِن الكُتُبِ المنزَلةِ السابقةِ؟ أيّ: ما وَجْهُ التشابُهِ بينَ السَّبْعِ الطِّوالِ والتَّوراةِ؟ .

وقد جعلت البحث في مقدمة وستة مباحث، وخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات .

وكان من أهم النتائج وجوب التفريق بين السبع المثاني والسبع الطوال، وأن السورة السابعة هي سورة براءة .

الكلمات المفتاحية: السبع الطوال – المثاني – واثلة بن الأسقع – المفصل –القرآن الكريم – الزبور .

Abstract

Wathilah' Hadith (May Allah be pleased with him) is considered as one of the most important and major hadiths in the Holy Qura'an science, as well as one of the fundamentals that have been adopted by scholars to determine different issues in the Qur'an science, including: "dividing Qura'an and its surahs according to its characteristics". This indicates that the order of Qura'an Surahs is "TAWQEEFI" and it also introduces "the virtues of the Surahs".

It also shows the importance of the topic in: What is meant by the Seven Long Surahs? And what is the Seventh Surah which completes the six ones that scholars have agreed on?

This research answers many scientific and general questions:

-What is the degree of verification of the Seventh Surah included in the description of the Seven Long Surahs?

-Do the Seven Long Surahs in Al Hadith have any relation with the Seven of Al- Mathani;(seven repeatedly recited verses in Surat Al – Fatiha) that are mentioned in Surat Al – Alhijr?

-What is the comparison among the descriptions of the mentioned Surahs in Al Hadith and the other Holy books revealed by Allah? i.e. what is the similarity between the seven long Surahs of the Holy Qura'an and the Torah ?

This research consists of an introduction, six chapters and a conclusion that contains the results and recommendations. One of the most important results is the necessity to differentiate between the Seven of Al – Mathani and the Seven Long Surahs of the Holy Qura'an and the seventh Suraht is "Bara'h".

Keywords: The Seven Long Surahs- Al Mathani- Wathila bin Al Asqa- Al Mefsel- Holy Quran- the Psalms of David

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعدُ:

فإنه لا يخفى ارتباط علوم السنة بعلوم القرآن، فالسنة مبينة للقرآن، وكذلك فهي مبينة لعلوم القرآن، ومن هذه الأحاديث المبينة لعلوم القرآن : حديثُ واثلة بن الأسقع

رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ الطِّوَال، ومَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، ومَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِيَ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ)**.

أهميَّةُ الموضوع:

إنَّ أهميَّةَ الموضوعِ تتجلَّى في أنّ حديثَ واثلة رضي الله عنه يُعد من الأحاديثِ العمدة في علوم القرآنِ الكريم، ومِن الأُصول التي قرر بها العلماء قضايا مختلفة في علوم القرآن، ففيه «تقسيمُ القرآنِ وسُوره بحسبِ الصفاتِ»، وبه يُستَدلُّ على أن ترتيب سُوَرِ القرآنِ «توقيفيٌّ»، وفيه «فضائلُ السُّوَر»، كما أنّ رَاويه الصَّحابيُّ الجليلُ وَاثِلَةُ رَضِيَ اللهُ عنهُ ممَّنْ تأخَّرَ إسلامُه، أيّ: أنّه سَمِعَه مِن رسولِ اللهِ صَلّى اللهُ عليه وسلّمَ في أواخِرِ العَهدِ المدنيِّ، ولهذا المعنى أهميَّةٌ في الاستدلالِ بالحديثِ الشريفِ على ترتيبِ السُّوَرِ في القرآنِ الكريم.

كما تظهَرُ أهميَّةُ الموضوعِ في «تحقيقِ القَولِ بالمرادِ بالسَّبْعِ الطِّوالِ»، وما السُّورَةُ السابعةُ المتمِّمَةُ للسِّتِّ المتَّفَقِ عليها عند العلماءِ.

أسئلةُ البَحث:

إنَّ هذا البحثَ يُجيبُ على عدَّةِ أسئلةٍ علميَّةٍ وعامَّةٍ:

ما التحقيقُ في السُّورةِ السابعةِ الداخلةِ في وَصْفِ السبعِ الطوالِ؟

هل السَّبْعُ الطِّوالُ في الحديثِ لها علاقةٌ بالسَّبْعِ المثاني المذكُورَةِ في سورة الحِجْر؟

ما وَجْهُ المقارَنةِ بين أوصافِ السُّوَرِ المذكورةِ في الحديثِ وما يُقابلُها من الكُتُبِ المنزَلةِ السابقةِ؟ أيّ: ما وَجْهُ التشابُهِ بينَ السَّبْعِ الطِّوالِ والتَّوراةِ؟

أهدافُ البَحْث:

يمكن اختصار المرادَ من البحثِ بالنقاطِ الآتية:

- بيانِ المرادِ بالسَّبعِ الطِّوالِ، وأنّ السَّبعَ الطِّوالَ لا علاقةَ لها بالسَّبعِ المثاني.
- تحقيقِ القولِ في السُّورةِ السابعةِ من السَّبعِ الطِّوالِ.
- ذِكْرِ أهمِّ دَلالاتِ الحديثِ الأُخْرى على علومِ القرآنِ دونَ التفصيلِ فيها.

مَنهجُ البَحث:

لقد اقتَضى البحثُ أن يَحتَويَ على عِدَّةِ مناهجَ علميَّةٍ نَظراً لطبيعةِ الدِّراسةِ، ففي التخريجِ اتَّبَعَت (المنهجَ الاستقرائيَّ) في معرفة من أخرج الحديثَ، و(المنهجَ التاريخيَّ) في ترتيب التخريج، أمّا في دراسةِ الحديثِ «مَتناً» فقد اتَّبَعَت في بيانِ معانيه (المنهجَ الموضوعيَّ، والمنهجَ التحليليَّ)، خاصَّةً في دراسةِ المرادِ بالسَّبعِ الطِّوالِ.

وقد قمت بتخريجِ الحديثِ من مظانِّه وجَعلَ ترتيبَ التخريجِ على الوفَياتِ، ثمَّ بينت حالَ الحديثِ من خلال بيانِ مداره ومتابعاته[1]، ثمَّ بيَّنت معاني ألفاظِ الحديثِ- مُحاولاً الاقتصارَ على ذِكْرِ الأقوالِ، وبيانِ الراجحِ عندَ الاختلافِ-، ولكنِّي دَرَست المرادَ بالسبعِ الطوالِ «دراسةً تحليليَّةً» مُبيِّناً الأقوالَ فيها ومُستنَدَها، ثمَّ ناقشتها، ورَجَّحت القولَ الذي اطمأنَّ إليه قَلْبي مع الاستئناسِ بالقرائنِ المعتبَرَةِ.

كما اعتنَيت بـ«عَزْوِ الآياتِ» لسورها مع ترقيمِها، وكذلكَ «تخريجِ الأقوالِ المأثورةِ «و»عَزوِ

(١) وأود في هذه المناسبة القول بأني قد قمت بدراسة الحديث رواية بتخريج طرقه ورواياته ودراستها دراسة حديثية مفصلة وبيان اختلاف الألفاظ فيه ...وأخرجت شواهده وبينت حكمها.. ولكن خوفاً من طول البحث اختصرت ما يلزم في بيان حكمه هنا، ولعل الله ييسر إخراجه في المستقبل القريب.

النُّقول» لأصحابها من مَصادرها، ونظراً لكثرة الأعلام الواردة في البحث فقد اقتصرت في تخريج الحديث وبيان حكمه على بيان أحوال الأعلام التي تُؤثِّرُ مَعرفَتُهُم في الحكْم على الحديث، ولمْ ألتزم بترجمة الأعلام التي أستشهد بأقوالهم نظراً لطول البحث واقتصرت في التخريج على ذكر وفاتهم لبيان ترتيب التخريج حسب الوفيات .

خطة البحث:

وقد جعلت البحث في ستة مباحث بعد هذه المقدمة، وهذه المباحث هي:

المبحثُ الأوَّلُ: تخريج الحديث وحكمه.

المبحث الثاني: ترجمة الراوي .

المبحث الثالث: مُصطلَحاتُ الحديث.

المبحثُ الرابع: السَّبْعُ المثاني في سُورة الحِجْر

المبحثُ الخامس: السَّبْعُ الطِّوالُ

المبحثُ السادس: أهمُّ فوائد الحديث في علوم القُرآن

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

هذا وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت للحق وأسأله تعالى أن ينفع بهذا البحث وأن يكون حجة لي يوم القيامة..

المبحث الأول

تخريج الحديث وحكمه

أخرَجَهُ الطَّيالسيُّ (ت ٢٠٤ه)[٢]، وأحمُد (ت ٢٤١هـ)[٣]، والطَّبريُّ (ت٣١٠هـ) في التفسير[٤]، والطَّحاويُّ (ت٣٢١هـ) في كتابه مشكل الآثار[٥]، وأبُو جَعفَرٍ النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ) في كتابه «الناسخ والمنسوخ»[٦]، وأبو نُعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ) في «مَعرفة الصحابة»[٧]، والبيهقيُّ (ت ٤٥٨هـ)[٨] في «السُّنَنِ الصغير»، وأيضاً أخْرَجَهُ البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»[٩]، كلهم من طريق عمران القطان عن قَتادَةَ عن أبي المليح عن وَاثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ، قالَ: قالَ رُسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: (أُعْطِيتُ مَكَانَ التَّوْرَاةِ السَّبْعَ، ومَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، ومَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِيَ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ).

أخرجَهُ البيهقيُّ (ت ٤٥٨هـ) في شُعَبِ الإيمان[١٠] وفي دلائل النُّبوَّة[١١] من طريق عمران القطان به بلفظ (أُعطِيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ...) الحديث، وهي هنا بزيادة «الطوال».

وأخرجَهُ القاسمُ بنُ سَلّام (ت: ٢٢٤هـ) في «فضائل القرآن»[١٢]، والطَّبريُّ (ت٣١٠هـ) في التفسير[١٣]، والطَّبرانيُّ (ت ٣٦٠ هـ) في «المعجَم الكبير»[١٤]، كلُّهم من طريق سعيد بن بشير عن قَتادَةَ عن أبي المُليح عن واثلة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (أُعْطِيتُ السَّبْعَ الطِّوَلَ مَكَانَ التَّوْرَاةِ، وَأُعْطِيتُ الْمِئِينَ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيتُ الْمَثَانِي مَكَانَ الزَّبُورِ، وَفُضِّلْتُ بِالْمُفَصَّلِ).

أخْرجَهُ البيهقيُّ (ت ٤٥٨هـ) في «الشُّعَب»[١٥] من طريق سعيد بن بشير به مرفوعاً بدون ذكر «الطوال».

(٢) مُسنَدُ الطَّيالسيِّ ٢/ ٣٥١ برقْم (١١٠٥).
(٣) «مسندُ الإمام أحمدَ ٢٨/ ١٨٨، (١٦٩٨٢)
(٤) تفسيرُ ابن جرير ١/ ١٠٠ رقْم (١٢٦).
(٥) مُشكِلُ الآثارِ للطَّحاويِّ ٣/ ٤٠٩، (١٣٧٩)
(٦) الناسخُ والمنسوخُ للنَّحَّاسِ (ص: ٤٨١).
(٧) معرفةُ الصحابةِ لأبي نعيم ٥/ ٢٧١٦، (٦٤٨٥).
(٨) السننُ الصغيرُ للبيهقيِّ ١/ ٣٤١ برقم (٩٦٢).
(٩) شُعَبُ الإيمانِ للبيهقيِّ، (٤/ ٢٢٥٥).
(١٠) شُعَب الإيمانِ للبيهقي ٥/ ٧١ (٢١٩٢).
(١١) دلائلُ النُّبوَّةِ للبيهقي (٥/ ٤٧٥).
(١٢) فضائلُ القرآن للقاسم بن سلام صـ ٢٢٥.
(١٣) تفسيرُ ابنِ جريرٍ ١/ ١٠٠ رقْم (١٢٦)، وقد أخرجه رحمه الله من روايةِ عمرانَ وبشير معاً بلفظ واحد ملفقاً.
(١٤) المعجمُ الكبيرُ للطَّبرانيِّ ٢٢/ ٧٦.
(١٥) شُعَبُ الإيمانِ ٤/ ١٠٨ رقْم (٢٢٥٦).

فمَدارَ الحديثِ إذن على قَتادَةَ بنِ دعامةَ السّدوسيِّ الثقة الثبت[١٦]، عن التابعيِّ أبي المليحِ بنِ أُسامَةَ الهُذليِّ الواسطيِّ الثِّقةِ[١٧]، عن الصَّحابيِّ واثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ الليثيِّ.

ويَرويه عن قتَادَةَ: أَبُو العوَّامِ عِمرانُ بنُ داوَرَ القطَّانِ، قالَ الهيثميُّ : (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ، وَضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيرُهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ «ثِقَاتٌ»)[١٨].

فقد اختلف في عمران إذن، ضَعَّفَه ابنُ مَعين[١٩] ووثَّقَهُ العجليُّ[٢٠] ، وذكره ابن حبان في الثقات[٢١].

وَوَرَدَ عنِ الإمامِ أَحمَدَ بنِ حنبَلَ أنَّه قَال: (أرجُو أنْ يكونَ صالحَ الحديثِ)[٢٢]، وقال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ»: (وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حديثُه.)[٢٣].

وقد لَخَّص ابنُ حَجَرٍ حالَهُ في «التقريبِ» فقال: (عِمرانُ ابنُ داور بفَتحِ الواوِ بعدَها راءٌ أَبُو العَوَّامِ القَطَّانُ البَصريُّ صَدُوقٌ يَهِمُ، وَرُمِيَ برأي الخوارجِ من السابعةِ ماتَ بينَ السِّتِّينِ والسَّبعينِ)[٢٤].

فعمران من أهل المرتبة الخامسة عند ابن حجر، وأهْلُ هذه المرتبةِ-أعْني الخامسةَ عندَ ابنِ حَجَرٍ والسادسةَ عندَ غَيرِه مِمَّنْ قِيلَ فيه صَدُوقٌ- لا يُقبَلُ حَديثُهُم إلّا بَعدَ الاختبارِ والنَّظَرِ[٢٥]، وبالنظر في متابعات الحديث نجد أن عمران قد حفظ في هذه الرواية[٢٦]، ولذلك فإن الباحث يرى أن الحديث حسن لذاته.

فقد تابعَ عِمرانَ في هذا الحديثِ سعيدُ بنُ بشيرٍ الأزديِّ أَبُو عبدِ الرَّحمن، ويُقالُ أَبُو سَلَمَةَ أصلُه مِن البَصرَةِ.

قال شُعبَةُ: (ذاكَ صَدُوقُ اللسانِ،- وفي روايةٍ-: صَدُوقُ اللسانِ في الحديثِ)[٢٧]، ونَقَلَ ابنُ أبي حاتم الرَّازي عن بَقيَّةَ يقولُ: (سألتُ شُعبَةَ عن سعيدِ بنِ بشيرٍ فقالَ: «صَدُوقُ اللسانِ»)[٢٨].

ووَصَفَهُ ابنُ عُيَيْنَةَ بـ «الحافظِ»، وَوَثَّقَهُ حُميد كما نَقَلَ عُثمانُ الدَّارميُّ عنهُ، قال البُخاريُّ: (يتكلَّمُونَ في حِفْظِه)[٢٩]، وقد ضَعَّفَهُ جماعةٌ مِن أهلِ الجرحِ والتعديلِ كأبي مُسْهِرٍ، وابنِ مَعينٍ، وعليّ بنِ المدينيِّ، والنَّسائيِّ،[٣٠] وكذلك ضَعَّفَهُ أحمدُ بنُ حَنْبَلَ[٣١]، وقال النَّسائيُّ: (سعيدُ بنُ بشيرٍ يَروي عن قَتادَةَ ضَعيفٌ)[٣٢]، قال ابنُ

(١٦) انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ(٤٥٣)، رقم (٥٥١٨).
(١٧) انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ(٦٧٥) رقم (٨٣٩٠).
(١٨) «مَجمعُ الزوائدِ ومنبعُ الفوائدِ» (٧/ ٤٦).
(١٩) انظر: «الكاملِ في ضُعفاءِ الرِّجالِ» لابن عدي ٦/ ١٦٢،
(٢٠) «تاريخُ الثِّقاتِ» للعجلِّي صـ ٣٧٣ .
(٢١) «الثِّقاتُ» لِابْنِ حِبَّان (٧/ ٢٤٣)
(٢٢) انظر: ابنَ أبي حاتم الرَّازيِّ في «الجرحِ والتعديلِ» ٦/ ٢٩٨، ابنَ عديٍّ في «الكاملِ في ضُعفاءِ الرِّجالِ» ٦/ ١٦٢
(٢٣) ابن عديٍّ في «الكاملِ في ضُعفاءِ الرِّجالِ» (٦/ ١٦٤).
(٢٤) تقريبُ التهذيبِ (٢/ ٤٢٩) وذَكَرَ خليفةُ بنُ الخيَّاطِ في «الطبقات» صـ ٣٨٠ أنَّه تُوفِّيَ بعد الخمسين ومِئةٍ.
(٢٥) انظر: «أصولَ الجرحِ والتعديلِ وعلم الرِّجال» د. نور الدين عتر صـ ١٨٨ .

(٢٦) وقد ذَهَبَ إلى تحسينِه السُّيوطيُّ في «الجامع الصغير» قالَ مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ، الصَّنعانيِّ، المعروفِ كأسلافِه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ) في شرحِه «التنوير شرح الجامع الصغير» (٢/ ٤٨٧): (رَمَزَ المصنِّفُ [يقصدُ السيوطيَّ] لِحُسْنِه) انتهى، وقد حَسَّنَ هذا الحديثَ من المعاصِرينَ الألبانيُّ في « السلسلةِ الصحيحةِ « (٣ / ٤٦٩) رقم (١٤٨٠)، قالَ: (قُلْتُ: وهذا إسنادٌ حَسَنٌ رِجَالُهُ ثِقاتٌ رِجَالُ الشَّيخَينِ؛ غَيرِ عِمرانَ القطَّانِ فهُوَ حَسَنُ الحديثِ للخِلافِ المعروفِ فيهِ..) ثمَّ صَحَّحَ الحديثَ بمَجْمُوعِ طُرُقِهِ فَقالَ: (قُلْتُ فالحديثُ بمجمُوعِ طُرُقِهِ «صحيحٌ». واللهُ أعلمُ) ا.هـ، وتَبِعَه الشَّيخُ شُعيب الأرناؤوط فقال في تعليقِه على الحديثِ في مُسنَدِ الإمامِ أحمد ٢٨/ ١٨٨ : (إسنادُه حَسَنٌ، عِمرانُ..حَسَنُ الحديثِ، وباقي رجالِ الإسنادِ ثِقاتٌ..)، فهُما حَسَّناهُ للاختِلافِ في عِمرانَ لا باعتبارِ رِوايتِهِ، وثُبوتِ ضَبْطِه.
(٢٧) الجرحُ والتعديلُ لابنِ أبي حاتم (١/ ١٣٤)، تهذيبُ التهذيبِ (٤/ ٩)؛ ولذلكَ قالَ الذَّهبيُّ: «وثَّقَهُ شُعْبَةُ» انظر المغني في الضُعفاء (١/ ٢٥٦).
(٢٨) الجرحُ والتعديل (٤/ ٦)
(٢٩) التاريخُ الكبير (٣/ ٤٦٠).
(٣٠) انظر: الضعفاءَ والمتروكين للنَّسائيِّ صـ ١٢٦، تهذيب التهذيب (٤/ ٩) والمغني في الضُّعفاء للذهبيّ (١/ ٢٥٦).
(٣١) الجرحُ والتعديلُ لابن أبي حاتم (٤/ ٧).
(٣٢) الكامِلُ في ضُعفاءِ الرِّجال لِابْنِ عديٍّ (٣/ ٣٧٠)

عـديٍّ: (ولَا أرى بِـما يُروَى عن سـعيد بن بشـير بأسـاً، ولَعَلَّـهُ يَهِمُ في الشيءِ بعدَ الـشيءِ، ويَغلَطُ، والغالبُ على حديثِه الاستقامةُ، والغالبُ عليه الصِّدقُ)[٣٣].

قال الذَّهبيُّ: (الإمامُ المحدِّثُ الصَّدُوقُ الحافِظُ)[٣٤].

إذنْ: فغَالـبِ حالـه الضَّعْـفُ؛ ولذلك قـال الزَّركَشيُّ عن الحديث: (وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ فِيهِ لِينٌ)[٣٥]، ويقولُ ابنُ كثير: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، فِيهِ لِينٌ)[٣٦]. ولَكِـنَّ حديثَهُ يَصلُـحُ للمُتابَعَة، وعليه فبِمُتابَعةِ سـعيدِ بن بشير لأبي العوَّام القطانِ يرتقي الحديثُ من طريق عمران القطان لِدَرَجَةِ الصحيحِ لِغَيرِه، ويرتقي الحديث من طريق سعيد بن بشير للحسن لغيره.

المَبحثُ الثَّاني
ترجمةُ راوي الحديث[٣٧]

تأتي أهميةُ ترجمةِ راوي الحديث في معرفةِ تاريخِ الرِّوايةِ، ولهذا أثرهُ في فَهمِ الحديثِ، وحُسْـنِ إيرادِه في الاستدلالِ، سواءً في التفسيرِ أو في بيانِ قضايا علوم القرآن.

هُوَ: وَاثِلَةُ بْنُ الأَسْـقَعِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عامرٍ الليثيِّ، مِنْ بَنِـي كِنَانَةَ، وقِيـلَ: ابنُ الأَسْـقَعِ بْنِ عَبْدِ الْعُـزَّى بْنِ عَبْدِ يَالِيـلَ، قال في «الاسـتيعاب»: (والأوَّلُ أصحُّ وأكثرُ إنْ شـاءَ اللهُ تعالى)[٣٨]، وَفِي كُنْيَتِـه أَقْوَالٌ: أَبُو الخَطَّابِ، وَأَبُو الأَسْقَعِ، وَأبو مُحَمَّدٍ، وَأَبُو قرْصَافَةَ، وَأَبُو شَدَّادٍ.

(٣٣) الكامـلُ في ضُعفـاءِ الرِّجـال (٣/ ٣٧٦) تهذيب التهذيب (٤/ ٩).
(٣٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٠٥).
(٣٥) البُرهانُ فيَ علوم القُرآن للزركشِّي (١/ ٢٤٤)
(٣٦) تفسيرُ ابن كثير (١/ ١٥٤)
(٣٧) انظـر: الطبقـاتِ الكُـبرى (٧/ ٤٠٧) ط دار صـادر، الاستيعابَ في معرفةِ الأصحابِ (٤/ ١٥٦٣)، الإصابةَ في تمييـزِ الصحابةِ لابنِ حجَر ٦/ ٤٦٢، تاريخَ الإسـلامِ (٢/ ١٠١٥)، سير أعلامِ النبلاءِ (٣/ ٣٨٣)
(٣٨) الاستيعاب في معرفَة الأصحاب (٤/ ١٥٦٤)

أَسْـلَمَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ يَتَجَهَّزُ إِلَى تَبُوكَ، فَشَهِدَهَا مَعَهُ، وَكَانَ مِنْ فُقَرَاءِ أَهْلِ الصُّفَةِ.

وَشَهِدَ فَتْحَ دِمَشْقَ وحِمْصَ، وَسَكَنَ دِمَشْقَ، وَمَسْجِدُهُ مَعْرُوفٌ بِدِمَشْـقَ إِلَى جَانِبِ حَبْسِ بَـابِ الصَّغِيرِ، وَدَارُهُ إِلَى جَانِبِ دَارِ ابْنِ الْبَقَّالِ.

وقال هِشَـامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مَعْـرُوفٌ الْخَيَّاطُ، قَالَ: (رَأَيْـتُ وَاثِلَةَ يُمْلِي عَلَى النَّـاسِ الأَحَادِيثَ وَهُمْ يَكْتُبُونَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَرَأَيْتُهُ يَخْضِبُ بِالصُّفْرَةِ، وَيَعْتَمُّ بِعِمَامَةٍ سَـوْدَاءَ يُرْخِي لَهَا مِنْ خَلْفِهِ قَدْرَ شِبْرٍ، وَيَرْكَبُ حِمَاراً).

وعـن أبي الْمُصْعَبِ مَوْلَى بَنِي يَزِيـدَ قَالَ: (رَأَيْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْـقَعِ يَتَغَدَّى أَوْ يَتَعَشَّى بِفِنَاءِ مَنْزِلِهِ، وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى طَعَامِهِ)[٣٩].

وَقَـالَ سَـعِيدُ بْـنُ بَشِـيرٍ: (كَانَ آخِـرَ الصَّحَابَـةِ مَوْتًا بِدِمَشْـقَ وَاثِلَـةُ بْـنُ الأَسْـقَعِ)[٤٠]. وَوَرَدَ مِثْلُهُ عـن قَتَادَةَ أيضاً، وقيلَ تُوُفِّيَ في المَقْدِسِ رضيَ اللهُ عنهُ وقدَّمَ ابنُ عبدِ البَرِّ هذا القولَ.

(تُـوُفِّيَ وَاثِلَـةُ فِي سَـنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِـينَ، وَهُوَ ابْـنُ مائَةٍ وَخَمْسِ سِنِينَ، اعتَمَدَهُ البُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَبُو مُسْـهِرٍ وَعِدَّةٌ: مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِيْنَ، وَلَهُ ثَمَانٍ وَتِسْعُوْنَ سَنَةً)[٤١].

المبحثُ الـثَّالثُ
مُصطلَحاتُ الحديث

المـرادُ بمُصطلَحـاتِ الحديـثِ هـي الألفـاظُ التـي صـارتْ عَلَـماً تُسـتَخْدَمُ في الدَّلالةِ على أمـرٍ مَخصُوص، كـ «السَّـبْعِ الطِّوال، والمئِين والمثاني»، وسأعتَبِرُ بيانَ هذه المصطلحاتِ بمثابَةِ شرحِ الحديث.

(٣٩) الطبقات الكبرى (٧/ ٤٠٨)
(٤٠) تاريخ الإسلام (٢/ ١٠١٦)
(٤١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٨٦)

مُرْهَفُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ سَقَّا : دِرَاسةُ حديث واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ: (أُعطِيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ) دراية، وتحقيق المراد بالسبع الطوال.

السَّبْعُ الطِّوالُ: أمَّا السَّبْعُ فهيَ العَدَدُ المعروفُ، أمَّا الطِّوالُ؛ فيقولُ ابنُ فارسٍ في مُعجَمِه: (الطَّاءُ والواوُ واللامُ أصلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على فَضْلٍ وامتدادٍ في الشيءِ. مِن ذلكَ: طالَ الشَّيءُ يطُولُ طُولاً)[٤٢].

ثُمَّ يقولُ: (والطُّوَال: الطَّويل، والطِّوَال: جمعُ الطَّويل)[٤٣].

قال الزَّركشيُّ في البُرهان: (وَالطُّوَلُ بِضَمِّ الطَّاءِ جَمْعُ طُولَى كَالْكُبَرِ جَمْعُ كُبْرَى، قَالَ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ وَكَسْرُ الطَّاءِ مَرْذُولٌ)[٤٤].

قال ابنُ جريرٍ: (وإنَّما سُمِّيَتْ هذه السُّوَرُ السَّبْعَ الطُّوَلَ؛ لِطُولِها على سائرِ سُوَرِ القرآن)[٤٥].

وكما تقدَّمَ فإنَّ زيادةَ الطِّوالِ هيَ مِن روايةِ سعيدِ بنِ بشيرٍ، والمرادُ عَدَدُ سَبْعِ سُوَرٍ طِوالٍ وسيأتي بيانُها بالتفصيلِ بإذنِ اللهِ تعالى.

المَئِين: وضَبَطَها في «فيض القدير» بقَولِه: (بفَتْحِ الميمِ وكَسْرِ الهَمْزَةِ فمُثَنَّاةٍ تحتَ ساكنةٌ)[٤٦]، جَمْعُ مِئَةٍ، قالَ الصاحِبُ بنُ عبَّادٍ: (والمِئَةُ: حُذِفَتْ مِن آخِرِها واوٌ أو ياءٌ، والجَمِيْعُ المِئِيْنُ والمِئُوْنَ ومِأيَ)[٤٧]، يقولُ ابنُ جرير: (وأمّا المِئُونَ: فهيَ ما كانَ مِن سُوَرِ القُرآنِ عَدَدُ آيِهِ مِئَةُ آيةٍ، أوْ تزيدُ عليها شيئاً أو تنقصُ منها شيئاً يسيراً)[٤٨].

قال الزَّركَشيُّ في بيانِ السُّوَرِ المئين: (وَالْمِئُونَ: مَا وَلِيَ السَّبْعَ الطُّوَلَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ سُورَةٍ مِنْهَا تَزِيدُ عَلَى مِائَةِ آيَةٍ أَوْ تُقَارِبُهَا)[٤٩].

ويقولُ المناويُّ: (أيّ السُّوَرُ التي أوَّلُها ما يلي الكهفَ لِزيادةِ كُلٍّ منها على مِائةِ آيةٍ، أو التي فيها القَصَصُ أو غيرُ ذلك)[٥٠]، أقول: ولعلَّهُ استثنى يُونُسَ والكهفَ؛ لأنَّ أحَدَ الأقوالِ الواردةِ في السَّبْعِ الطِّوالِ أنَّها (يُونُسُ أو الكهفُ) كما سيأتي واللهُ أعلمُ.

وعليه: فإنْ قُلْنا بأنَّ آخِرَ الطِّوالِ هي سُورةُ بَراءةٍ (التَّوبة)، فإنَّ أوَّلَ المئينَ هي سُورَةُ يُونُس والله أعلم.

المَثاني: أصلُها مِن:(ثَني)، قالَ في مُعجَمِ المقاييس: (الثاءُ والنونُ والياءُ أصلٌ واحدٌ، وهو تكريرُ الشَّيءِ مَرّتَين، أو جَعْلُهُ شَيئَين «مُتواليَين أو مُتباينَين»، وذلك قولُكَ ثَنَيْتَ الشّيءَ ثَنْياً. والاثنان في العَدَدِ مَعرُوفان. والثَّنَى والثِّنْيانُ الذي يكونُ بعدَ السَّيِّدِ...، والثِّنَى: الأمْرُ يُعَادُ مَرّتَين)[٥١].

يقولُ ابنُ جريرٍ: (وأمّا «المثاني: فإنّها ما ثَني المئينَ فتَلاها، وكان المئونَ لها أوائلَ، وكان المثاني لها ثَواني. وقَد قِيلَ: إنَّ المثاني سُمِّيتْ مَثانيَ؛ لتَثْنِيةِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ فيها الأمثالَ، والخَبَرَ، والعِبَرَ، وهوَ قولُ ابنِ عبَّاس)[٥٢].

يقولُ المُطَرِّزِيِّ[٥٣]: (وَهِيَ جَمْعُ مَثْنَى، أَوْ مَثْنَاةٍ مِنْ التَّثْنِيَةِ بِمَعْنَى «التَّكْرَارِ»، أَمَّا «الْقُرْآنُ» فَلِأَنَّهُ يُكَرَّرُ فِيهِ الْقَصَصُ، وَالْأَنْبَاءُ، وَالْوَعْدُ، وَالْوَعِيدُ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُثَنَّى فِي التِّلَاوَةِ فَلَا يُمَلُّ، وَأَمَّا «الْفَاتِحَةُ» فَلِأَنَّهَا تُثَنَّى فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَقِيلَ: لِمَا فِيهَا مِنْ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَمَّا السُّوَرُ فَلِأَنَّ الْمِئِينَ مَبَادِئُ، وَهَذِهِ مَثَانِي)[٥٤].

(٤٢) معجمُ مقاييسِ اللغةِ لابنِ فارسٍ (٣/ ٤٣٣)
(٤٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٤٣٤)
(٤٤) البُرهانُ في علوم القرآن (١/ ٢٤٤)
(٤٥) تفسيرُ الطبريِّ (١/ ١٠٣)
(٤٦) فيضُ القديرِ شرحُ الجامعِ الصغير (١/ ٧٢٢)
(٤٧) المحيطُ في اللغةِ للصاحبِ بن عباد (١٠/ ٤٥٦)
(٤٨) تفسيرُ الطبريِّ (١/ ١٠٣)
(٤٩) البُرهان في علومِ القرآن (١/ ٢٤٤)
(٥٠) فيضُ القديرِ شرح الجامع الصغير (١/ ٧٢٢)
(٥١) معجمُ مقاييسِ اللغةِ لابنِ فارس (١/ ٣٩١)
(٥٢) تفسيرُ الطبريِّ (١/ ١٠٣)
(٥٣) أَبُو الفَتْحِ نَاصِرُ بنُ عَبْدِ السَّيِّدِ بنِ عَلِيٍّ الْخُوَارِزْمِيُّ، الحَنَفِيُّ، النَّحْوِيُّ، شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، كَانَ رَأْساً فِي فُنُوْنِ الأَدَبِ، دَاعِيَةً إِلَى الاعتزَالِ، وَلَهُ عِدَّةُ تَصَانِيْف، مِنْهَا: (شرحُ المَقَامَاتِ) ت: ٦١٦ هـ انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٨).
(٥٤) المُغرِبُ في ترتيبِ المُعْرِبِ صـ ٧٠، ٧١

وقد وَرَدَتِ المثاني في القرآنِ والآثارِ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ(٥٥):

أحدُها: أنّها القرآنُ كُلُّهُ، واستدلَّ بقولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، ذلكَ لأنَّ الأنباءَ والقَصَص ثُنِّيَتْ فيه، وقيلَ في معنى الآية: (أيّ مُكَرَّراً، كُرِّرَ فِيهِ الثَّوابُ وَالْعِقَابُ)(٥٦) قال أبو عُبيد: (فهذا أجودُ الوُجوهِ من المثاني أنَّهُ القرآنُ كُلُّهُ)(٥٧).

والوجْهُ الثاني: أنّها «فاتحَةُ الكتاب» الموصُوفةُ بـ: «السَّبْع المثاني» في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ «قيلَ لَهَا: مَثاني؛ لأَنَّهُ يُثْنَى بِهَا في كُل رَكْعَةٍ من رَكْعَاتِ الصَّلاة، وقيلَ: لأنَّها مِمَّا أُثْني بِهِ على الله، لأَنَّ فِيهَا حَمْدَ الله، وتوحيدَهُ، وَذِكْرَ مَا لَه يَوْم الدِّين، والْمَعْنى: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعَ آيَاتٍ مِنْ جُملَةِ الْآيَاتِ الَّتِي يُثْنَى بِهَا على الله، وآتَيْنَاكَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ(٥٨).

والوجهُ الثالثُ: قالَ ابنُ الجَزَرِيِّ: (وقيلَ: المَثاني السُّوَرُ التي تَقْصُرُ عن المئين وتَزيدُ عن المُفصَّلِ كأنَّ المئينَ جُعِلَتْ مَباديَ والتَّي تَليها مَثَاني)(٥٩).

قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: (كأَنَّ المئينَ جُعِلَت مباديَ وَالَّتِي تَليهَا مَثَانِيَ)(٦٠)، إذنْ: المثاني من سُوَرِ الْقُرْآنِ، كُلُّ سُورَةٍ دُونَ الطُّوَلِ وَدُونَ المئينَ، وَفوقَ المفصَّلِ(٦١).

ومنْهُ حديثُ علْقَمَةَ حينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَطافَ بالبَيتِ أُسبُوعاً، ثمَّ صَلَّى عِنْدَ المقامِ رَكْعَتَين فَقَرأَ فِيهِما بِالسَّبْعِ الطُّوَلِ، ثُمَّ طافَ أُسبُوعاً، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَين قرأَ فِيهِما بالمئين، ثُمَّ طافَ أُسبُوعاً، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَين قَرَأَ فِيهِما بالمثاني، ثُمَّ طافَ أُسبُوعاً، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَين قَرَأَ فِيهِما بالمُفَصَّلِ(٦٢).

ومِنْ ذَلِكَ حديثُ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما حينَ قالَ لِعُثْمانَ: (ما حَمَلَكُمْ على أَنْ عَمِدْتُمْ إلى سُورَةِ بَراءة وهِيَ من المئينَ، وإلى الأنْفالِ وهيَ من المثاني فَقَرَنْتُمْ بَينَهُما، ولَمْ تَجْعَلُوا بَينَهُما سَطْرَ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فَجَعَلْتُمُوها في السَّبْعِ الطِّوالِ...الحديث)(٦٣).

يقولُ أَبُو منصورٍ الأزهريُّ في «تهذيب اللغة»: (وقَرأتُ بخَطِّ شَمِرٍ، قَالَ: رَوى مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ عَن أَصْحَابِ عبدِ الله: أَنَّ (المثانيَ) ستٌّ وَعِشْرُونَ سُورَةً، وَهِيَ: سُورَةَ «الْحَجِّ، والقَصَصِ، والنَّمْلِ، والنُّورِ، والأنفالِ، وَمَرْيَمَ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَيس، وَالْفُرْقَانِ، وَالْحِجْرِ، والرَّعدِ، وسبأٍ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وص، وَمُحَمَّدٍ، ولُقْمانَ، والغُرفِ، وَالْمُؤمنِ، والزُّخْرُفِ، والسَّجْدَةِ، والأحقافِ، والجاثيةِ، وَالدُّخَانِ، فَهَذِهِ هِيَ المثاني عِنْدَ أَصْحَابِ عبدِ الله.

قلت: وَهَكَذَا وَجَدتُهَا في النُّسَخِ الَّتِي نَقَلْتُ مِنْهَا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ السَّادِسَةَ وَالْعِشْرِينَ هِيَ «سُورَةُ الْفَاتِحَةِ»، فإمَّا أَن يكونَ أسقطَها النُّسَّاخُ، وَإِمَّا أَنْ يكونَ غَنِيَ عَن ذِكْرِهَا بِمَا قَدَّمَهُ من ذَلِك، وَإِمَّا أَنْ يكونَ غيرَ ذَلِكَ.)(٦٤).

(٥٥) انظر: تفسيرَ الطبريِّ (١/ ١٠٣- ١٠٤)، غريبَ الحديثِ لأبي عُبَيدٍ القاسمُ بن سلام: ٣/ ١٤٦ – ١٤٧، ولسانَ العرب ١٤/ ١١٩، المُغْرِب فِي تَرْتِيبِ المُعْرِبِ للمطرزيِّ صـــــ ٧٠، تهذيبَ اللغةِ للأزهريِّ ١٥/ ١٠٠ – ١٠١. كشَّافَ اصطلاحاتِ الفنونِ والعلوم للتهانويِّ (١/ ٩٩٠)

(٥٦) تهذيبُ اللغةِ للأزهريِّ: (١٥/ ١٠٠)، ونقلَه عن الفرَّاءِ.

(٥٧) غريبُ الحديثِ لأبي عُبيد ابن سلَّام (٣/ ١٤٦)

(٥٨) تهذيبُ اللغةِ (١٥/ ١٠٠)

(٥٩) النهايةُ في غريبِ الحديثِ والأثرِ لابْنِ الجزريِّ ١/ ٢٢٥.

(٦٠) لسانُ العربِ (١٤/ ١١٩)

(٦١) انظر: تهذيبَ اللغةِ (١٥/ ١٠١) ورَواهُ عن أبي الهيثمِ.

(٦٢) أخرجهُ ابنُ أبي شَيبَةَ في «المصنَّف» ٢/ ٢٦٠ برقم (٨٧٧١)، وذَكَرَ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِه بأنَّ إسنادَه «صحيحٌ» (١/ ٨٤)

(٦٣) وسيأتي تخريجُهُ مُفصَّلاً والحديثُ ضعيفٌ جِدّاً كما سيأتي بيانُهُ؛ ولكنَّ الشاهدَ فيه كما هو واضحٌ بالاستِدلالِ على معنى المثاني والمئين.

(٦٤) تهذيبُ اللغةِ (١٥/ ١٠٠- ١٠١)، ونقل هذا النص أيضاً في لسان العرب ١٤/(١١٥) مادة ثنى عن الأزهري. والغرف اسم لسورة الزمر، انظر: جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي (١/ ٢٠٠).

فُضِّلْت: أصلُها من «فَضَلَ»، قالَ ابنُ فارس في مُعجَمه: (الفاءُ والضَّادُ واللامُ أصلٌ صحيحٌ يَدَلُّ على زيادة في شيءٍ. من ذلكَ الفَضْلُ: الزِّيادةُ والخَيْرُ..)[٦٥].

المُفَصَّل: أصلُها من فَصَلَ، قالَ ابنُ فارس في مُعجَمه: (الفاءُ والصادُ واللامُ كلمةٌ صحيحةٌ تَدُلُّ على تمييز الشَّيءِ منَ الشيءِ وإبانته عَنهُ. يُقالُ: فَصَلْتُ الشَّيءَ فَصْلاً. والفَيْصَلُ: الحاكِمُ. والفَصيلُ: وَلَدُ النَّاقَة إذا افتُصِلَ عن أُمِّه. والمِفْصَلُ: اللِّسانُ؛ لأنَّ به تُفْصَلُ الأمورُ وتُمَيَّزُ)[٦٦].

يقولُ ابنُ جرير: (وأمَّا المفَصَّلُ: فإنَّها سُمِّيَتْ مُفَصَّلاً لِكَثْرَةِ الفُصُولِ التي بَينَ سُوَرِها بـ «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم»)[٦٧].

وقَد تَعَدَّدَتِ الأقوالُ في أوَّلِ المفَصَّلِ حتّى أوْصَلَها الزَّركَشيُّ في البُرهانِ إلى اثْني عَشَرَ قَولاً[٦٨]، وتَبِعَهُ في ذلك ابنُ حَجَرٍ في «الفَتْح»، وسأنْقُلُ كلامَ ابنِ حَجَرٍ لأنَّهُ مُختَصَرٌ لِكلامِ الزَّركَشيِّ رحِمَهُما اللهُ تعالى، قالَ ابنُ حَجَر:

(وَاخْتُلِفَ فِي الْمُرَادِ بِالْمُفَصَّلِ مَعَ الِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مُنْتَهَاهُ آخِرُ الْقُرْآنِ: هَلْ هُوَ مِنْ أَوَّلِ الصَّافَّاتِ، أَوِ الْجَاثِيَةِ، أَوِ الْقِتَالِ-مُحَمَّد-، أَوِ الْفَتْحِ، أَوِ الْحُجُرَاتِ، أَوْ ق، أَوِ الصَّفِّ، أَوْ تَبَارَكَ، أَوْ سَبِّحْ، أَوِ الضُّحَى إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ أَقْوَالٌ أَكْثَرُهَا مُسْتَغْرَبٌ اقْتَصَرَ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنَ الْأَوَائِلِ سِوَى الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ، وَحَكَى الْأَوَّلَ وَالسَّابِعَ وَالثَّامِنَ ابن أَبِي الصَّيْفِ الْيَمَنِيُّ، وَحَكَى الرَّابِعَ وَالثَّامِنَ الدِّزَمَارِيُّ فِي «شَرْحِ التَّنْبِيه»، وَحَكَى التَّاسِعَ الْمَرْزُوقِيُّ فِي شَرْحِه، وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ وَالْمَاوَرْدِيُّ الْعَاشِرَ، وَالرَّاجِحُ «الْحُجُرَاتُ»ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ، وَنَقَلَ الْمُحِبُّ الطَّبَرِيُّ قَوْلًا شَاذّاً: أَنَّ الْمُفَصَّلَ جَمِيعُ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى قَالَ: أَقْرَأَنِي أَبُو مُوسَى كِتَابَ عُمَرَ إِلَيْهِ: اقْرَأْ فِي الْمَغْرِبِ آخِرَ الْمُفَصَّلِ، وَآخِرُ الْمُفَصَّلِ مِنْ «لَمْ يَكُنْ» [البيِّنة:١] إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، فَلَيْسَ تَفْسِيراً لِلْمُفَصَّلِ، بَلْ لِآخِرِهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ قَبْلَ ذَلِك)[٦٩].

ومِنهُ يَتبَيَّنُ أنَّهُ يُرَجِّحُ ما رَجَّحَهُ النَّوويُّ من أنَّ أوَّلَ المفصَّلِ هُوَ سُورةُ الحُجُراتِ، وقَد سَبَقَهُمْ إلى ترجيح سُورَةِ الحُجُراتِ عَلَمُ الدِّينِ السَّخاويُّ (ت: ٦٤٣ ه) في جَمالِ القُرَّاءِ فقالَ: (وأوَّلُ المفصَّلِ سُورَةُ الحُجُراتِ، وقِيلَ: سورةُ «ق»)[٧٠]

وَصَحَّحَ الزَّرْكَشيُّ في البُرهانِ أنَّ أوَّلَ المفصَّلِ سُورَةُ (ق)[٧١] وقال الماورديُّ (٤٥٠هـ) في تفسيره: (حَكاهُ عِيسى بنُ عُمَرَ عنْ كثيرٍ من الصَّحابَة)[٧٢].

واستدَلَّ على ذلكَ بحديث أَوْس بْنِ حُذَيْفَةَ قَالَ: (كُنْتُ فِي الْوَفْدِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْلَمُوا مِنْ ثَقِيفٍ مِنْ بَنِي مَالِكٍ، أَنْزَلَنَا فِي قُبَّةٍ لَهُ، فَكَانَ يَخْتَلِفُ إِلَيْنَا بَيْنَ بُيُوتِهِ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ، فَإِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ انْصَرَفَ إِلَيْنَا، فَلَا يَبْرَحُ يُحَدِّثُنَا وَيَشْتَكِي قُرَيْشاً، وَيَشْتَكِي أَهْلَ مَكَّةَ ثُمَّ يَقُولُ: «لَا سَوَاءَ، كُنَّا بِمَكَّةَ مُسْتَذَلِّينَ أَوْ مُسْتَضْعَفِينَ، فَلَمَّا خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَتْ سِجَالُ الْحَرْبِ عَلَيْنَا وَلَنَا «، فَمَكَثَ عَنَّا لَيْلَةً لَمْ يَأْتِنَا حَتَّى طَالَ ذَلِكَ عَلَيْنَا بَعْدَ الْعِشَاءِ. قَالَ: قُلْنَا: مَا أَمْكَثَكَ عَنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَأَرَدْتُ أَنْ لَا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيَهُ «. فَسَأَلْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَصْبَحْنَا؟ قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ

(٦٥) معجمُ مقاييسِ اللغةِ لابنِ فارسٍ (٤/ ٥٠٨)
(٦٦) معجمُ مقاييسِ اللغةِ لابنِ فارسٍ (٤/ ٥٠٥)
(٦٧) تفسيرُ الطبريِّ (١/ ١٠٤)
(٦٨) البرهانُ في علومِ القرآن (١/ ٢٤٥)
(٦٩) فتحُ الباري لابنِ حَجَرٍ (٢/ ٢٤٩)
(٧٠) جَمالُ القُرَّاء وكَمالُ الإقْراءِ (ص: ٨٩)
(٧١) البُرهانُ في علومِ القرآن (١/ ٢٤٦)
(٧٢) تفسيرُ الماورديِّ (١/ ٢٧)

تُحَزِّبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: نُحَزِّبُهُ سِتَّ سُوَر، وَخَمْسَ سُوَر، وَسَبْعَ سُوَر، وَتِسْعَ سُوَر، وَإِحْدَى عَشْرَةَ سُورَةً، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ سُورَةً، وَحِزْبُ الْمُفَصَّلِ مِنْ «ق» حَتَّى تَخْتِمَ»(٧٣).

قالَ الزَّركَشيُّ مُبيِّناً وَجْهَ استدلاله بالحديث: (وَحِينَئِذٍ فإذا عَدَدتَ ثَمانياً وأربعينَ سُورَةً كانتْ التي بَعْدَهُنَّ سُورَةُ «ق»بَيانُهُ ثلاثٌ: البقرةُ، وآلُ عمرانَ، والنِّساء، وخُمُس: المائدةُ، والأنعامُ، والأعْرافُ، والأنفالُ، وبَراءةُ، وسَبْعٌ: يُونُسُ، وَهُودٌ، ويُوسُفُ، والرَّعْدُ، وإبراهيمُ، والحِجْرُ، والنَّحْلُ، وتِسْعٌ: سُبْحانَ، والكَهْفُ، ومَريَمُ، وطَه، والأنبياءُ، والحجُّ، والمؤمِنُونَ، والنُّورُ، والفُرقانُ، وإحدى عَشرةَ: الشُّعراءُ، والنَّمْلُ، والقَصَص، والعَنْكبُوتُ، والرُّومُ، ولُقْمانُ، وألم السَّجْدَةُ، والأحزابُ، وسَبأ، وفاطِر، ويَس، وثلاثَ عَشرةَ: الصَّافَّاتُ، و»ص»، والزُّمَرُ، وغافِر، وحَم السَّجْدَةُ، وحَم عَسقَ، والزُّخرفُ، والدُّخانُ، والجاثيةُ، والأحْقافُ، والقِتالُ، والفَتْحُ، والحُجُراتُ، ثمَّ بَعْدَ ذَلِكَ حِزْبُ المفصَّلِ، وأوَّلُهُ سُورَةُ «ق»)(٧٤).

يقولُ ابنُ حَجَر -جَواباً على الاستدلال بالحديث، ومؤكِّداً ترجيحَهُ- بـ(أنَّ أوَّلَ المفصَّلِ يَبدأُ من سُورَةِ الحُجُرات): (وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثِ أَوْسٍ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي الْمُفَصَّلِ أَنَّهُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ «ق»إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، لَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْفَاتِحَةَ لَمْ تُعَدَّ فِي الثُّلُثِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدِّهَا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْمُفَصَّلِ مِنَ الْحُجُرَاتِ، وَبِهِ جَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ)(٧٥).

ثـمَّ أكَّدَ ابنُ حَجَرٍ في مَوضِعٍ آخَرَ من «فَتْحه»أنَّ أوَّلَ المفصَّلِ سُورَةُ الحُجُراتِ فَقَالَ: (وَالْمُرَادُ بِالْمُفَصَّلِ السُّوَرُ الَّتِي كَثُرَتْ فُصُولُهَا، وَهِيَ مِنَ الْحُجُرَاتِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ عَلَى الصَّحِيحِ)(٧٦).

ويتَّضِحُ من كلام ابنِ حَجَرٍ السابقِ أنَّ مَنشأَ الخلافِ في اعتبارِ عَدِّ سُورَةِ الفاتحة، كما يتَّضِحُ من كلام الإمام الزَّركَشيِّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّهُ لم يَعُدَّ الفاتحةَ لَمّا بدأَ بعَدِّ السُّورِ وتقسيمِها، ولعَلَّ استدلالَ مَن رجَّحَ الحُجُراتِ هُوَ عَمَلُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ والصَّحابةُ في القِراءةِ في الصلاة(٧٧).

يقولُ الباحِثُ: المسألةُ تحتاجُ لِتَوسِّعٍ في البحثِ في الأدلَّةِ أكثرَ وليسَ هو هدفُ البحثِ هُنا، ولولا حديثُ أوْسٍ لَقُلْتُ بـ:(أنَّ المفصَّلَ أوَّلُهُ سُورَةُ الحُجُراتِ) مُتَّبِعاً في ذلك ابنَ حَجَرٍ -رَحِمَهُ اللهُ- ولكنَّ الوقوفَ عند الأثرِ أولى واللهُ أعلَمُ.

المبحثُ الرَّابِعُ
السَّبْعُ المَثاني في سُورَةِ الحِجْرِ

إنَّ ما يلفتُ الانتباهَ عِنْدَ النَّظَرِ في الأقوالِ حَوْلَ السَّبْعِ الطِّوالِ -كما سيأتي- أنَّها السَّبْعُ المثاني المذكُورةِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحِجْر: ٨٧].

(٧٣) الحديثُ أخرَجَهُ أحمدُ في المسنَد: (٣١/ ٣٦٢) برقْم (١٩٠٢١)، وأبُو داودَ في السُّنَن (٢/ ٥٥) برقْم (١٣٩٣) أبوابُ قراءةِ القرآنِ وتحزيبِهِ وترتيلِه، بابُ تحزيبِ القرآنِ، ابنُ ماجَهْ كتابُ إقامةِ الصلاةِ والسُّنَّةُ فيها بابٌ في كَمْ يُستَحَبُّ بَخَتْمِ القرآنِ (١/ ٣٩٣) برقْم (١٢٤٢)، مسندُ الطَّيالسيِّ (دار هجر) (٢/ ٤٣٢) برقْم (١٢٠٤)، وقال ابنُ كثير: (وهذا إسنادٌ حسنٌ). فضائلُ القرآنِ لابن كثير (ص: ١٤٨)

(٧٤) البُرهانُ في علومِ القرآن (١/ ٢٤٧- ٢٤٨)

(٧٥) فتحُ الباري لابْنِ حَجَرٍ (٩/ ٤٣)

(٧٦) فتح الباري لابْنِ حَجَرٍ (٩/ ٨٤)

(٧٧) يقولُ الإمامُ النَّوويُّ في «المجموعِ شَرح المهذَّب» (٣/ ٣٨٥): (قَالُوا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ بِطِوَالِ الْمُفَصَّلِ كَـ(الْحُجُرَاتِ) (وَالْوَاقِعَةِ) وَفِي الظُّهْرِ بِقَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِأَوْسَاطِهِ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِهِ).

وعنْـدَ الرُّجُـوعِ إلى تفسـيرِ السَّـبْعِ المثـاني في «سُـورَةِ الحِجْرِ» تَجِـدُ من بـينَ الأقوالِ أنَّها السَّـبْعُ الطِّوالُ -علْماً أنّ حديـثَ السَّـبْعِ الطِّـوالِ في أواخـرِ العَهْدِ المـدنيِّ- والآيةُ «مَكِّيَّةٌ»، وسُـورُ السَّبْعِ الطِّوالِ منها مَكِّيٌّ، ومنها «مَدنيٌّ»، وقَـد اسـتَدعاني هـذا لِعَرْضِ مـا قيـلَ في السَّـبْعِ المثاني- وسـيأتي الـكلامُ على ما قِيْـلَ في السَّـبْعِ الطِّـوالِ-، وبيانُ الراجحِ من الأقوالِ في السَّبْعِ المثاني لتحرير الالتباس، ثمَّ نتنقلُ للكلامِ عن السَّبْعِ الطِّوالِ.

تنحَصرُ أقوالُ المفَسِّرينَ بالسبعِ المثاني بالآتي:

أحدُهـا: أنَّها «فاتِحَةُ الكِتاب»، قالَهُ عُمَرُ بنُ الخطَّاب، وعليّ بنُ أبي طالب، وابنُ مَسعودٍ في روايةٍ، وابنُ عبَّاسٍ في روايـةِ الأكثريـنَ عنـهُ، وأبُو هُريـرةَ، وأُبيُّ بـنُ كَعْب، والحَسَنُ البَصريُّ، وسَعيدُ بنُ جُبَيرٍ في روايةٍ، ومُجاهِدٌ في روايةٍ، وعَطاءٌ، وقتَادَةُ في آخَرين[٧٨].

وزادَ القُرطبيُّ[٧٩]: الرَّبيعَ بنُ أنسٍ وأبا العاليةِ، وقالَ ابـنُ كثير: (وَبِه قَالَ إبْرَاهِيـمُ النَّخَعِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وشَهْرُ بْنُ حَوْشَب..)[٨٠].

حُجَّةُ هذا القَول:

مِن النَّقْل: أحاديثُ منها حديثُ أُبَيِّ بْن كَعْب، قَالَ: قَالَ رَسُـولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ: (مَا أَنْزَلَ اللهُ فِي التَّوْرَاةِ، وَلَا فِي الْإِنْجِيـلِ مِثْلَ أُمِّ الْقُرْآنِ، وَهِيَ السَّـبْعُ الْمَثَانِي، وَهِيَ مَقْسُومَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ)[٨١].

ومنها حديثُ أَبِي سَـعِيدِ بْـنِ الْمُعَلَّى في البُخاريِّ وفيه: (أَلاَ أُعَلِّمُـكَ أَعْظَمَ سُـورَةٍ فِي القُرْآنِ قَبْـلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ المَسْـجِدِ)، فَذَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَخْرُجَ مِنَ المَسْـجِدِ فَذَكَّرْتُهُ، فَقَالَ: (الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ [الْفَاتِحَة: ٢]. هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ)[٨٢].

وَ حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ: (أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ: السَّـبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ)[٨٣].

من اللغة:

قـال الـرَّازيُّ: (وَأَمَّـا السَّـبَبُ فِي تَسْـمِيَتِهَا بِـ«الْمَثَانِي» فَوُجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَـا تُثَنَّى فِي كُلِّ صَـلَاةٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهَا تُقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

وَالثَّانِي: قَالَ الزَّجَّاجُ: سُمِّيَتْ مَثَانِيَ؛ لِأَنَّهَا يُثَنَّى بَعْدَهَا مَا يُقْرَأُ مَعَهَا[٨٤].

الثَّالِـثُ: سُـمِّيَتْ آيَاتُ الْفَاتِحَـةِ مَثَانِيَ؛ لِأَنَّهَا قُسِّـمَتْ قِسْـمَيْنِ اثْنَـيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَـا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ قَالَ: (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى قَسَـمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ) وَالْحَدِيثُ «مَشْهُورٌ»[٨٥].

الرَّابِعُ: سُـمِّيَتْ مَثَانِيَ؛ لِأَنَّهَا قِسْـمَانِ «ثَنَـاءٌ، وَدُعَاءٌ»، وَأَيْضًا النِّصْفُ الْأَوَّلُ مِنْهَـا «حَقُّ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهُوَ الثَّنَاءُ»، وَالنِّصْفُ الثَّانِي: «حَقُّ الْعُبُودِيَّةِ، وَهُوَ الدُّعَاءُ».

---

(٧٨) انظـر: تفسـيرَ الطبريِّ ١٧/ ١٣٢، تفسـيرَ ابـنِ عطية المحرَّرَ الوجيـزَ في تفسـيرِ الكتـابِ العزيزِ (٣/ ٣٧٣)، زادَ المسـيرِ في عِلْمِ التفسير (٢/ ٥٤١) وتفسيرَ القرطبيِّ (١٠/ ٥٤)، تفسيرَ ابنِ كثيرٍ (٤/ ٥٤٧)، الدُّرَّ المنثورَ ٥/ ٩٥ ط دار الفكر.

(٧٩) تفسَيرَ القرطبيِّ (١٠/ ٥٤).

(٨٠) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٤٧)

(٨١) أخرجَـهُ الإمـامُ أحمدُ في مُسـنَدِه ٣٥/ ١٩ ط، وقالَ الشـيخُ شعيب في تحقيقه للمسند: (صحيحٌ على شرطِ مُسْلِم).

(٨٢) أخرجَـهُ البُخاريُّ، كتابُ التفسـيرِ بابُ قولِـه تعالى:(وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ المثاني) برقْم ٤٧٠٣.

(٨٣) أخرجَـهُ البُخاريُّ، كتابُ التفسـيرِ بابُ قولِـه تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ المثاني) برقم ٣٧٠٤.

(٨٤) قال الزجاج: (وإنما قيل لها المثاني لأنها يُثَنَّى بها في كل ركعة من ركعات الصلاة، ويثنى بها مع مَا يُقْرأ من القرآن) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٨٥).

(٨٥) أخرجه مُسـلم، كتاب الصَّـلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، برقم (٣٩٥).

الْخَامِس: سُمِّيَت الْفَاتِحَةُ بـ«الْمَثَانِي»؛ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ مَرَّتَين مَرَّةً بـ«مَكَّةَ» فِي أَوَائِلِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَرَّةً بِـ«الْمَدِينَةِ».

السَّادِسُ: سُمِّيَتْ بـ«الْمَثَانِي»؛ لِأَنَّ كَلِمَاتِهَا مُثَنَّاةٌ مِثْلُ: الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ... إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ [الفاتحة: ٣، ٥- ٧] وَفِي قِرَاءَةِ عُمَرَ: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ).

السَّابِعُ: قَالَ الزَّجَّاجُ: سُمِّيَتِ الْفَاتِحَةُ بِـ«الْمَثَانِي» لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ حَمْدُ اللَّهِ، وَتَوْحِيدُهُ، وَمُلْكُهُ)[٨٦].

القولُ الثاني: أنَّها «السَّبْعُ الطِّوال»، قالَهُ ابنُ مَسعُودٍ في روايةٍ، وابنُ عبَّاسٍ في روايةٍ، وسَعيدُ بنُ جُبيرٍ في روايةٍ، ومجاهِدٌ في روايةٍ، والضَّحَّاكُ[٨٧]، وسيأتي مَزيدُ بيانٍ في ذلكَ عندَ ذِكْرِ الأقوالِ في السَّبْعِ الطِّوالِ.

وحُجَّةُ القولِ الثاني: يقولُ ابنُ الجوزيِّ في زادِ المسيرِ: (فعلى هذا، في تَسْميتِها بالمثاني قولانِ:

أحدُهما: لِأنَّ الحُدودَ، والفَرائِضَ، والأمثالَ ثُنِّيَتْ فيها، قالَهُ ابنُ عبَّاسٍ.

والثاني: لِأنَّها تُجاوِزُ المائةَ الأُولى إلى المائةِ الثانيةِ، ذَكَرَهُ الماورديُّ)[٨٨].

القولُ الثالثُ: أنَّ السَّبْعَ المَثاني سَبْعُ مَعانٍ أُنْزِلَتْ في القُرآنِ، وسمَّاها القُرطبيُّ (أقسامَ القُرآنِ: أمرٌ، ونَهيٌ، وبشارةٌ، وإنذارٌ، وضَرْبُ الأمثالِ، وتَعدادُ النِّعَمِ، وأخبارُ الأُمَمِ)، قالَهُ زيادُ بنُ أبي مَريمَ[٨٩].

أقولُ وباللهِ التوفيقُ: وقَد يَرِدُ على هذا القولِ ما يَرِدُ على القولِ بالسَّبْعِ الطِّوالِ مِن أنَّ القُرآنَ لم يكتَمِلْ نُزُولُه بَعْدُ، خاصَّةً أنَّ الأمرَ والنهيَ الذي هُوَ مِحوَرُ التشريعِ لَمْ يَنْزِلْ بَعْدُ فالآيةُ «مَكِّيَّةٌ».

كذلك لو نَظَرنا في هذهِ المعاني السَّبْعِ لَوَجَدْناها كلَّها هيَ نفْسَها مَضمونَ القرآنِ، فما فائدةُ عَطْفِ القرآنِ العظيمِ على السَّبْعِ المثاني في هذهِ الحالة؟!

القولُ الرَّابعُ: أنَّ المَثاني: «القُرآنُ كُلُّه»، قالَهُ طاووس، والضَّحَّاكُ، وأبُو مالكٍ[٩٠]، يقولُ ابنُ الجوزيِّ: (فعلى هذا، في تسميةِ القُرآنِ بالمثاني أربعةُ أقوالٍ:

أحدُها: لِأنَّ بعضَ الآياتِ يتلُو بَعْضاً، فتُثَنَّى الآخِرَةُ على الأُولى، ولَها مقاطِعُ تَفصِلُ الآيةَ بَعْدَ الآيةِ حتّى تنقَضِيَ السُّورةُ، قالَه أبُو عُبيدةَ.

والثاني: أنَّهُ سُمِّيَ بـ«المثاني» لِما يَتَرَدَّدُ فيهِ مِن الثَّناءِ على اللهِ عزَّ وجلَّ.

والثالثُ: لِما يَتَرَدَّدُ فيهِ مِن ذِكْرِ (الجنَّةِ، والنَّارِ، والثَّوابِ، والعِقابِ).

والرابعُ: لِأنَّ (الأقاصيصَ، والأخبارَ، والمواعِظَ، والآدابَ) ثُنِّيَتْ فيهِ، ذَكَرَهُنَّ ابنُ الأنباريِّ.

وقالَ ابنُ قُتَيبَةَ: قد يكونُ المثاني «سُوَرَ القُرآنِ كُلِّه، قِصارَها وطِوالَها»، وإنَّما سُمِّيَ مَثانيَ؛ لِأنَّ الأنبياءَ والقَصَصَ تُثَنّى فيهِ، فَعلَى هذا القولِ، المرادُ بالسَّبْعِ: سَبْعَةُ أسْباعِ القُرآنِ، ويكونُ في الكلامِ إضمارٌ، تقديرُه: وهيَ القُرآنُ العظيمُ)[٩١].

القولُ الخامسُ: في تفسيرِ السَّبْعِ المثاني أنَّها هِيَ «السُّوَرُ الَّتِي هِيَ دُونَ الطِّوَالِ وَالْمِئِينَ وَفَوْقَ الْمُفَصَّلِ»،

(٨٦) تفسيرُ الرَّازي (١٩/ ١٥٩)

(٨٧) انظر: تفسيرَ الطبريِّ ١٧/ ١٢٩، تفسيرَ الرازيِّ (١٩/ ١٦٠)، تفسيرَ ابن كثيرٍ (٤/ ٥٤٦)،

(٨٨) زادُ المسيرِ في علمِ التفسيرِ (٢/ ٥٤٢)، وانظر: تفسيرَ القرطبيِّ (١٠/ ٥٥).

(٨٩) انظر: تفسيرَ الطبريِّ (١٧/ ١٣٦)، زادَ المسيرِ في علمِ التفسير (٢/ ٥٤٢) تفسيرَ القرطبيِّ (١٠/ ٥٥)، تفسيرَ ابنِ كثيرٍ (٤/ ٥٤٧)

(٩٠) تفسيرُ ابنِ عطيَّةَ (٣/ ٣٧٣)، زادُ المسيرِ في علمِ التفسير (٢/ ٥٤٢)، تفسير القرطبي (١٠/ ٥٥)

(٩١) زادُ المسيرِ في علمِ التفسير (٢/ ٥٤٣). وانظُر نحْوَه في تفسيرِ القرطبيِّ (١٠/ ٥٥)

وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ قَوْمٌ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِحَدِيثِ وَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ الذي نَقُومُ بِدِراسَتِه.

وقد ذَكَرَ الرَّازيُّ هذا القولَ[٩٢] ثُمَّ قالَ: (وَأَقُولُ إِنْ صَحَّ هَذَا التَّفْسِيرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلا غُبَارَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَهَذَا الْقَوْلُ مُشْكِلٌ؛ لأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْمُسَمَّى بِالسَّبْعِ الْمَثَانِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ السُّوَرِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ السُّوَرَ الَّتِي سَمُّوهَا بِالْمَثَانِي لَيْسَتْ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهَا، فَيَمْتَنِعُ حَمْلُ السَّبْعِ الْمَثَانِي عَلَى تِلْكَ السُّوَرِ).

الترجيحُ:

وبعدَ عَرْضِ الأقوالِ والنَّظَرِ في حُجَّةِ كُلِّ قولٍ: يَتَبَيَّنُ أَنَّ القَولَ الأَوَّلَ هو القولُ الراجحُ، وهُوَ «أَنَّ السَّبْعَ المثاني هِيَ أُمُّ الكتاب»«الفاتحَةُ»، وذلكَ للأسبابِ الآتيةِ:

- جاء الحديثُ نَصّاً فيها، وهوَ حديثُ سعيدِ بنِ المعلَّى وحديثُ أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وفي ذلكَ يقولُ إمامُ المفَسِّرينَ ابنُ جَريرٍ -رَحِمَهُ اللهُ-: (وأَوْلَى الأَقْوالِ في ذلكَ بالصَّوابِ، قولُ مَن قالَ: عَنِيَ بالسَّبْعِ المثاني: السَّبْعَ اللواتي هُنَّ آياتُ أمِّ الكتابِ؛ لِصِحَّةِ الخبَرِ بذلِكَ عنْ رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ..)[٩٣] ثمَّ ساقَ الأَخْبارَ السابقةَ.
- إنَّ هذهِ الآيةَ «مَكِّيَّةٌ»وسُورَةُ الفاتِحَةِ نَزَلَتْ بِمَكَّةَ، وقد امْتَنَّ اللهُ تعالى عليهِم بالفاتِحَةِ، خاصَّةً بَعْدَ نُزولِها، ومنَّ عليهِم بالقُرآنِ عُموماً، أمَّا «السَّبْعُ الطِّوالُ»فإنَّ مِنها الكثيرُ ممَّا لمْ يَنْزِلْ بَعْدُ، وكذلِكَ فإنَّ الأمرَ والنَّهي وباقي المعاني المذكورةِ بالقولِ الثالثِ لم تَكْتَمِلْ.

ولَكِنْ هل يَعني ترجيحُ القولِ بأنَّها الفاتِحَةُ بُطلانَ غَيرِها مِن الأقوالِ؟!

يُجيبُ عن ذلكَ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فيقولُ: (فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْفَاتِحَةَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَلَكِنْ لَا يُنَافِي وَصْفَ غَيْرِهَا مِنَ السَّبْعِ الطُّوَلِ بِذَلِكَ، لِمَا فِيهَا مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ، كَمَا لَا يُنَافِي وَصْفَ الْقُرْآنِ بِكَمَالِهِ بِذَلِكَ أَيْضاً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزُّمَر: ٢٣] فَهُوَ مَثَانِي مِنْ وَجْهٍ، وَمُتَشَابِهٌ مِنْ وَجْهٍ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ أَيْضاً، كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى، فَأَشَارَ إِلَى مَسْجِدِهِ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي مَسْجِدِ «قُباء»فَلَا تنافِيَ، فإنَّ ذِكْرَ الشيءِ لا يَنفي ذِكْرَ مَا عَدَاهُ إِذَا اشْتَرَكَا فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[٩٤].

ولعلَّ ابنَ كثيرٍ يرى أنَّ (مِن) هُنا «بَيانيَّةٌ»كما يُفْهَمُ مِن استدلالِه، حتَّى توسَّعَ في المعاني إذْ جَعَلَ وَصْفَ السَّبْعِ المثاني مُشْتَرَكاً: الفاتِحَةَ بالنَّصِّ، والسَّبْعَ الطِّوالَ لِمَا فيها مِن التَّكرارِ (التَّثْنِيَة) في القَصَصِ، والعِبَرِ، والأوامرِ، والنواهي، ووَصَفَ القُرآنَ كُلَّهُ بأنَّه أيضاً مَثاني...الخ، وضَرَبَ لِذَلِكَ مَثَلاً في المسْجِدِ الذي أُسِّسَ على التَّقْوى، إذْ اشْتَرَكَ بِهذا الوَصْفِ «قباءُ»و«مَسْجِدُ المدينةِ» على صاحِبِها أطيبُ الصَّلاةِ وأزكَى التَّسليم.

أقولُ: لو كانتِ الصِّفَةُ عامَّةً غيرَ مُضافةٍ لِعَدَدٍ وغيرَ مَعطوفةٍ على اسمٍ صارَ عَلَماً على كِتابِ اللهِ «أعني: القُرآنَ العظيمَ»؛ لَكانَ هذا القولُ مُناسِباً للجَمْعِ بينَ الأقوالِ، فالمثاني-وحْدَها- وَصْفٌ يُقالُ للفَاتِحَةِ، ويُقالُ للقُرآنِ العظيمِ كُلِّه كما تَقدَّمَ في المبحثِ الأوَّلِ، ولكِنْ لا يَدْخُلُ وَصْفُ القُرآنِ باستدلالِ السَّبْعِ مِن المثاني، ويُعجِبُني كلامُ ابنِ عاشُورٍ -رَحِمَهُ اللهُ- في تفسيرِه إذْ

(٩٢) تفسيرُ الرازيِّ (١٩/ ١٦٠)
(٩٣) تفسيرُ الطبريِّ (١٧/ ١٣٧)
(٩٤) تفسيرُ ابنِ كثير (٤/ ٥٤٧)

يَقولُ: (وَأَنَّ «مِن»«تَبْعِيضِيَّة» وَذَلِكَ أَيْضًا شَأْنُ «مِنَ» إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ اسْم عَدَد، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَجْزَاءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، آيَاتٌ، أَوْ سُوَرٌ لَهَا مَزِيَّةٌ اقْتَضَتْ تَخْصِيصَهَا بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ الْمَثَانِيَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ آيَةُ الزُّمَرِ، وَكَمَا اقْتَضَتْهُ «مِنَ» التَّبْعِيضِيَّةُ، وَلِكَوْنِ الْمَثَانِي غَيْرَ السَّبْعِ مُغَايِرَةً بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ تَصْحِيحًا لِلْعَطْفِ)[٩٥].

فيبْقَى الاشْتِرَاكُ بِه بينَ الفاتحَةِ والسَّبْعِ الطِّوالِ، وقَد جاءَ النَّصُّ بالفاتحةِ فهَلْ تَدْخُلُ السَّبْعُ الطِّوالِ في هذا الوصفِ تَوسُّعاً؟!

الجوابُ: بأنّ هذا بَعيدٌ أيضاً ولو على تأويلِ تَكرارِ ما فِيها مِن القَصَصِ والعِبَرِ..إلخ، ذلكَ لأنَّ حديثَ وَاثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ رَضِيَ اللهُ عنهُ ذَكَرَ مِن بين ما أُعْطِيَهُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ (المثانيَ مَكانَ الزَّبُور)، فكيفَ نُفَسِّرُ السَّبْعَ المثاني بالطِّوالِ، أو نَجْعَلُ السَّبْعَ الطِّوالَ هيَ السَّبْعَ المثاني في الآيةِ، وقَد امْتَنَّ اللهُ عليهِ بأنْ أعطاهُ المثاني، فَلَزِمَ أنْ يكونَ هناكَ مُغايَرَةً بينهُما واللهُ أعلَمُ.

ويَعرُضُ القرطبيُّ لحجةِ من أنكرَ على إدخالِ السبعِ الطِّوَالِ في المثاني ويذكرُ الجوابَ عليها فيقولُ: (وَأَنْكَرَ قَوْمٌ هَذَا وَقَالُوا: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِمَكَّةَ، ولم يَنْزِلْ مِن الطُّولِ شيءٌ إِذْ ذَاكَ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ القرآنَ إلى السَّمَاءِ الدُّنيا، ثُمَّ أَنْزَلَهُ مِنْهَا نُجُوماً: فَمَا أَنْزَلَهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَكَأَنَّمَا آتَاهُ مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ بَعْدُ)[٩٦].

ولَكِنْ أوردَ الرَّازيُّ على هذا الجوابِ فقالَ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِنْزَالِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ ذَلِكَ جَارِياً مَجْرَى مَا نَزَلَ عَلَيْهِ فَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ مَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ مَقَامَ النَّازِلِ عَلَيْهِ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ)[٩٧].

(٩٥) التحريرُ والتنويرُ (١٤/ ٨٠)
(٩٦) تفسيرُ القرطبيِّ: (١٠/ ٥٥).
(٩٧) تفسيرُ الرازيِّ (١٩/ ١٦٠).

المبحثُ الخامسُ
السَّبْعُ الطِّوالُ

تعدَّدَتِ الأقوالُ في المرادِ بالسَّبْعِ الطِّوالِ: وسأذكرها مع مُناقَشَتِها:

١ - السَّبْعُ الطِّوالُ هي السَّبْعُ المثاني في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحِجْر: ٨٧].

تقدَّمَ في المبحثِ السابقِ بيانُ الأقوالِ في السَّبْعِ المثاني، وأنَّ مِن الأوجُهِ التي فُسِّرَتْ بها أنَّها هِيَ السَّبْعُ الطِّوالُ، ويبدُو أنَّ شُرَّاحَ الحديثِ جَعلُوا الأقوالَ في تفسيرِ السَّبْعِ المثاني في آيةِ الحِجْرِ هيَ وَجْهٌ مِن أوْجُهِ مَعاني السَّبْعِ الطِّوالِ، وقَد اشتَهَرَ هذا القولُ عن ابنِ عبَّاسٍ كما أخرجَهُ النَّسائيُّ في «الكُبرى»[٩٨] عندَ تفسيرِ قولِه: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي)،قال ابنُ حَجَر: (وقَد رَوى النَّسائيُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن ابْنِ عبّاسٍ «أَنَّ السَّبْعَ المثاني هيَ السَّبْعُ الطِّوالُ»، أيّ: السُّوَرُ مِن أوَّلِ البَقرةِ إلى آخرِ الأعرافِ، ثُمَّ براءة وقيلَ يُونُس)[٩٩].

ورُوِيَ القَولُ أيضاً عن مُجاهِد[١٠٠]، وقَد نَقَلَ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِه هذا القولَ أيضاً عن عَدَدٍ مِن التابعينَ فقالَ: (ثُمَّ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْم، أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الْحِجْر: ٨٧]، قَالَ: هِيَ السَّبْعُ الطُّوَلُ: الْبَقَرَةُ، وَآلُ عِمْرَانَ،

(٩٨) السُّنَنُ الكُبرى للنَّسائيِّ كتابُ التفسيرِ بابُ تأويلِ قولِه تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي) رقْم (٩٨٩)، و(٩٩٠). وانظر: تفسيرَ البغويِّ (٤/ ٣٩١)
(٩٩) فتحُ الباري (٨/ ١٥٨) ويقولُ ابنُ حَجَرٍ في موقعٍ آخَرَ مِن «الفتْح» ٨/ ٣٨٢: (وهَذا الذي أشارَ إليه هُوَ قولٌ آخَرُ مَشهورٌ في السَّبْعِ الطِّوالِ، وقد أسنَدَهُ النَّسائيُّ، والطَّبريُّ، والحاكِمُ عن ابنِ عبَّاسٍ أيضا بـ «إسنادٍ قويٍّ»)
(١٠٠) أخرجَهُ البيهقيُّ في الشُّعَبِ شُعَبِ الإيمانِ (٤/ ٧٣) برقْم (٢١٩٦).

وَالنِّسَاءُ، وَالْمَائِدَةُ، وَالْأَنْعَامُ، وَالْأَعْرَافُ، وَيُونُسُ. قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: هِيَ السَّبْعُ الطُّوَلُ. وَهَكَذَا قَالَ مَكْحُولٌ، وَعَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ، وشَدَّادُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَيَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذِّمَارِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ بِذَلِكَ، وَفِي تَعْدَادِهَا، وَأَنَّ يُونُسَ هِيَ السَّابِعَةُ)[١٠١].

وقد سبق الكلام في أَنَّ سُورَةَ الحِجْرِ «مَكِّيَّةٌ» وَالسَّبْعَ الطُّوَلَ نَزَلَتْ بَعْدَهَا، فكيف يَمُنُّ اللهُ تعالى على نَبِيِّهِ بما لَمْ يُؤتِهِ بَعْدُ، وعرضنا كلام القرطبي بأنه إنزال ما سينزل منزلة ما نزل، وجواب الرازي عليه بأنه خلاف الظاهر، وقد وَرَدَ من الآثار ما يقوي حجة الإمام الرازي رحمه الله، فقد رُوِيَ من طريق أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحِجر: ٨٧] قَالَ: «فَاتِحَةُ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ «فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: السَّبْعُ الطِّوَالُ، فَقَالَ: «لَقَدْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَمَا نَزَلَ شَيْءٌ مِنَ الطُّوَلِ)[١٠٢].

فإنْ قالَ قائلٌ: قد يَرِدُ على هذا أنَّ الآيةَ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحِجر: ٨٧] مَنَّت على النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بالقُرآنِ العظيم أيضاً، ولم يَكُنْ قَدْ تَمَّ نُزُولُهُ بَعْدُ، فَلِمَ لا يَصِحُّ أن يَمُنَّ عليه بالسَّبْعِ الطِّوالِ قَبْلَ نُزُولِها؟

الجوابُ: أنّ اللهَ تعالى مَنَّ على نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بأمْرَينِ: أحدهُما مُبيَّنٌ مَعلومٌ بعَدَدٍ وَصِفَةٍ، أمَّا العَدَدُ فهُوَ «سَبْعاً»، وأمَّا الصِّفَةُ فهِيَ «المثاني»، إذنْ: فهِيَ مَعلُومَةٌ مُنَزَلَةٌ، والأمرُ الثاني: مَنَّ عليه بعَام لَمْ يتمَّ نُزُولُهُ بَعْدُ وَهُوَ القُرآنُ العظيمُ، والسَّبْعُ الطِّوالُ لَمْ يَكْتَمِلْ نُزُولُها بَعْدُ في القُرآنِ العَظيم، لأنَّ منها «المدنيَّ»وهِيَ البَقرةُ وآلُ عمرانَ مَثلاً، فهِيَ من جُمْلَةِ ما مَنَّ اللهُ به على نَبِيِّهِ إجْمالاً والله أعلم.

(١٠١) تفسيرُ ابنِ كثير (١/ ١٥٥)

(١٠٢) أخرجَهُ البيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٤/ ٧٣) برقم (٢١٩٧)، وانظر: فتحَ الباري (٨/ ٣٨٢)

٢ - هِيَ سَبْعُ سُوَرٍ طويلةٍ، وتَتَمَيَّزُ بِطُولِها عنِ المِئِين، لِأنَّها جاءَتْ مُقابِلَةً لِلْمَئِينَ والمفَصَّلِ لِلدَّلالةِ على أنَّها أطْولُ مِنها، وجَاءَ ذِكْرُها بالتَّرتِيبِ الأوَّلِ في الحديثِ.

وقَد اتَّفَقَتِ الأقوالُ على سِتٍّ سُوَرٍ منها، واخْتُلِفَ في السابِعَةِ والسُّوَرُ السِّتُّ هِيَ: (البقرَةُ، وآلُ عمرانَ، والنِّساءُ، والمائِدَةُ، والأنعامُ، والأعرافُ)، واخْتُلِفَ في السابِعَةِ على أقوالٍ:

الأوّل: أنّها يُونُس، قالَ ابنُ حَجَرٍ: (وفي روايةٍ صحيحةٍ عندَ ابنِ أبي حاتمٍ عن مُجاهِدٍ وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ أنَّها يُونُسُ..)[١٠٣].

وبِهِ قالَ ابنُ جَرِيرٍ الطَّبريُ في تفسيرِه(قالَ أَبُو جَعْفَرٍ: والسَّبْعُ الطُّوَلُ: البَقرةُ، وآلُ عِمْرانَ، والنِّساءُ، والمائدةُ، والأنعامُ، والأعرافُ، ويُونُس)[١٠٤]، وقَد رجَّحَ ابنُ رَجَبٍ في الفَتْحِ أنَّها «يُونُسُ»[١٠٥]، بناءً على ما وَرَدَ عن مُجاهِدٍ وسَعيدِ بنِ جُبَيرٍ، وقَد تقدَّمَ النَّقْلُ عن ابنِ كثيرٍ[١٠٦] بالجَزْمِ أنّها «يُونُس»[١٠٧].

(١٠٣) فتحُ الباري (٨/ ٣٨٢)، وقَد أخرجَ روايةَ سعيدٍ أيضاً ابنُ جريرٍ في تفسيرِه ١/ ١٠٢، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» ٤/ ٧٣ برقم (٢١٩٥)، ونَقَلَهُ أيضاً في «السُّنَنِ الصغيرِ» للبيهقيِّ (١/ ٣٤١)

(١٠٤) تفسيرُ ابنِ جريرٍ ١/(١٠١، ١٠٢).

(١٠٥) فتحُ الباري لابنِ رجبٍ (٤/ ٤٦٦)

(١٠٦) تفسيرُ ابن كثيرٍ (١/ ١٥٥)

(١٠٧) ويَرى ابنُ جريرٍ أنّ ابنَ عبَّاسٍ ممَّنْ يذْهَبُ لهذا القولِ، فيَقولُ: (وقَد رُوِيَ عن ابْنِ عبَّاسٍ قَولٌ يَدلُّ على مُوافَقَتِه قولَ سعيدٍ هذا). تفسيرُ ابنِ جريرٍ ١/ ١٠٢، ثمَّ ساقَ بسنَدِه حديثَ ابنِ عبَّاسٍ قالَ: (قُلْتُ لِعُثْمانَ بنِ عفَّانَ: ما حَمَلَكُمْ على أنْ عَمَدْتُم إلى الأنفالِ، وهِيَ مِن المثاني، وإلى بَراءة وهِيَ مِنَ المِئين، فَقَرَنْتُمْ بينَهُما ولَمْ تكتُبوا سَطرَ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»، وَوَضَعْتُمُوهُما في السَّبْعِ الطُّوَلِ ما حَمَلَكُمْ على ذلكَ؟ قالَ عُثْمانُ: «كانَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ممَّا يأتي عليهِ الزَّمانُ، وهو تُنْزِلُ عليهِ السُّوَرُ ذواتُ العَدَدِ، فكانَ إذا نَزَلَ عليهِ الشَّيءُ دَعا بَعْضَ مَنْ كانَ يَكْتُبُ فيقولُ: ضَعُوا هَؤلاءِ الآياتِ في السُّورَةِ التي يُذْكَرُ فيها كذا وكذا. وكانتِ الأنفالُ

الثاني: أنَّها سُورةُ «بَراءة» مع الأنفال: وذلك باعتبار أنَّهما سُورةٌ واحِدَةٌ لاتِّصالِهما بالموضوعِ والمعنى، ولِعَدَمِ الفَصْلِ بينَهُما بالبَسْمَلَةِ، وَجُلُّ مَن يَقولُ بهذا القولِ يَستَدِلُّ بحديثِ ابنِ عبَّاسٍ في سُؤالِه لأميرِ المؤمنينَ عُثْمانَ رَضِيَ اللهُ عنهُ في سَبَبِ جَعْلِ الأنفالِ قَبْلَ بَراءة، وجَمْعِهما مَعَ بَعْضِهما، وعليهِ فكُلُّ مَن اعتبَرَ الأنفالَ وبَراءةَ بمثابَةِ سُورةٍ واحِدَةٍ فهُوَ بالنتيجةِ مِمَّنْ يَدْخُلُ في القائلينَ بأنَّ هاتَينِ السُّورَتَينِ من سابعِ الطِّوالِ، كعَطاءٍ[١٠٨]، وقَتادَةَ[١٠٩]، وأبي روق[١١٠]، وقال ابنُ الجوزيِّ: (رَواهُ سُفيانُ عنْ مِسعَر عن بَعضِ أهلِ العلمِ)[١١١]. وقَد قالَ بهذا القاضي عياضٌ في شرحِ مُسلِمٍ لأنَّها لَم يُفْصَلْ بينهُما في المصحَف[١١٢]، وقدَّمَ الزَّركَشيُّ هذا القولَ في البُرهان[١١٣] فقالَ: (فَالسَّبْعُ الطُّوَلُ أَوَّلُهَا الْبَقَرَةُ، وَآخِرُهَا بَرَاءَةُ، لأَنَّهُمْ كانُوا يَعُدُّونَ الأنفالَ وبَراءةَ سُورَةً وَاحِدَةً؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَهُمَا، لأَنَّهُمَا نَزَلَتَا جَمِيعاً فِي مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). واعتمَدَ هذا القولَ المناويُّ في «فيض القدير»[١١٤]، واستَظْهَرَهُ الزَّمَخْشريُّ في «تفسيره» فقالَ: (وقيلَ: سُورةُ الأنفالِ والتَّوبَةِ سُورةٌ واحِدَةٌ، كِلْتاهُما نَزَلَتْ في القِتالِ، تُعَدّانِ السَّابعةَ مِن الطُّوَلِ، وهِيَ سَبْعٌ وما بَعدَها المِئُونَ، وهذا قولٌ ظاهِرٌ؛ لأنَّهُما مَعاً مائتانِ وستٌّ، فَهُما بِمَنْزِلةِ إحدَى الطُّوَلِ. وقَد اختَلَفَ أصْحابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ فَقالَ بَعضُهُمْ: الأنْفالُ وبَراءةُ سُورةٌ واحِدةٌ. وقالَ بَعضُهُمْ: هُما سُورَتانِ، فَتُرِكَتْ بينهُما فُرْجَةٌ لِقَولِ مَن قالَ: هُما سُورَتانِ، وتُرِكَتْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِقَولِ مَنْ قالَ: هُما سُورَةٌ واحِدَةٌ)[١١٥].

وفي تفسيرِ ابنِ عطيَّةَ: (وَرُوِيَ أنَّ كَتَبَةَ المصحَفِ في مُدَّةِ عُثمانَ اختَلَفُوا في الأنفالِ وبَراءة، هلْ هِيَ سُورةٌ واحِدَةٌ أو هُما سُورَتانِ؟ فَتَرَكُوا فَصلاً بينهُما مُراعاةً لِقَولِ مَن قالَ هُما سُورتانِ ولَمْ يَكتُبُوا «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ «مُراعاةً لِقَولِ مَن قالَ مِنْهُمْ: «هُما واحِدَةٌ «فَرَضِيَ جميعُهُم بذَلِكَ، قالَ القاضي أَبُو مُحَمَّد: وهَذا القولُ يُضَعِّفُه النَّظَرُ أنْ يُختلَفَ في كتابِ اللهِ هكذا)[١١٦].

مِن أوائلِ ما نَزَلَ بالمدِينةِ، وكانتْ بَراءةُ مِن آخِرِ القُرآنِ نُزولاً، وكانَتْ قِصَّتُها شَبيهةً بقِصَّتِها، فَظَنَنْتُ أنَّها مِنها. فقُبِضَ رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ولَمْ يُبيِّنْ لَنا أنَّها مِنها، فَمِنْ أجْلِ ذَلِكَ قَرَنْتُ بينَهُما، ولَمْ أكتُبْ بينَهُما سَطْرَ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَوَضَعْتُهُما في السَّبْعِ الطُّوَلِ، ثمَّ شَرَحَ ابنُ جريرٍ وَجْهَ استِدلالِه فقالَ (١/ ١٠٢): (فهَذا الخَبَرُ يُنبِئُ عنْ عُثْمانَ بنِ عفَّانَ رحمةُ اللهِ عليهِ؛ أنَّهُ لَم يَكُنْ تَبيَّنَ لهُ أنَّ الأنفالَ وبَراءةَ مِن السَّبْعِ الطُّوَلِ، ويُصَرِّحُ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرى ذلكَ مِنها).

وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ أخرَجَهُ أبُو داودَ في الصلاة، بابُ مَن جَهَرَ بِها (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): ١ / ٢٠٨ رقْم (٧٨٦) ت: مُحيي الدِّينِ عبدُ الحميدِ ط. المكتبةُ العصرية، والتِّرمذيُّ في التفسيرِ باب ومِن سُورَةِ التوبة: ٥ / ٢٧٢، =رقْم (٣٠٨٦) وقال: (هذا حديثٌ حَسَنٌ لا نَعرِفُهُ إلا مِن حديثِ عوفٍ عن يزيدِ الفارسيِّ عن ابنِ عبَّاسٍ..) تحقيقُ: أحمد شاكر، والنَّسائيُّ في الكُبرى كتابُ فضائلِ القُرآنِ بابُ السَّورةِ التي يُذكَرُ فيها كذا٧/ ٢٥٣ رقْم (٧٩٥٣) تحقيق: حسَن عبدِ المنعمِ شلبي ط مؤسسة الرسالة الأولى ٢٠٠١م، والإمام أحمدُ في المسنَد: ١ / ٤٥٩ برقْم (٣٩٩)، وقد حَكَمَ عليهِ محقِّقُ الكتابِ الشيخ شعيب بأنَّه «حديثٌ ضعيفٌ ومَتْنُهُ مُنكَرٌ». وحَكَمَ عليهِ الشيخُ أحمد شاكر فقالَ في تعليقِه عليهِ من تفسيرِ ابنِ جريرٍ (تفسير الطبري (١/ ١٠٢): (وهو حديثٌ ضعيفٌ جِداً)، وبِمثْلِ ذلك فَعَلَ في تعليقِه على «المسنَد»: (١ / ٣٢٩) بتحقيه، وقالَ: (هو حديثٌ ضعيفٌ؛ بلْ هُوَ حديثٌ لا أصلَ له، يَدُورُ في كُلِّ رواياتِه على يزيدٍ الفارسيِّ الذي رَواهُ عن ابنِ عبَّاسٍ، تفرَّدَ به عنهُ عَوفُ بنُ أبي جميلةَ الأعرابيّ وهو ثِقَةٌ). ومِنْ قَبْلُ: ضَعَّفَهُ ابنُ عطيَّةَ وسيأتي كلامُه بإذنِ الله تعالى.

(١٠٨) تفسيرُ عبدِ الرَّزَّاق (٢/ ١٢٩).

(١٠٩) التفسيرُ البسيط (١٠/ ٢٧٩).

(١١٠) أخرجَهُ أبو الشيخِ كما في الدُّرِّ المنثورِ للسيوطيِّ: (٤/ ١٢٠)، وهو عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ، أَبُو رَوْقٍ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، مِن صِغارِ التابعينَ ت ١٥٠ هـ انظر: تاريخ الإسلام (٣/ ٩٢٨).

(١١١) زادُ المسيرِ في عِلْمِ التفسير (٢/ ٥٤٢)، ومِسعَرُ بنُ كِدام بن ظُهَير، الإِمَامُ، الثَّبْتُ، شَيْخُ العِرَاقِ، أَبُو سَلَمَةَ الهِلاَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، الأَحْوَلُ، الحَافِظُ، مِنْ أَسْنَانِ شُعْبَةَ ت: ١٥٥هـ، انظر: سير أعلام النبلاء: (٧/ ١٦٣)

(١١٢) إكمالُ المعلِمِ بفَوائدِ مُسلِم (٣/ ١٩٨).

(١١٣) البُرهانُ في علومِ القُرآنِ للزَّركَشي ١/ ٢٤٤.

(١١٤) فيضُ القديرِ شرحُ الجامعِ الصغير (١/ ٧٢٢).

(١١٥) تفسيرُ الزَّمَخْشريِّ (٢/ ٢٤٢).

(١١٦) تفسيرُ ابنِ عطيَّةَ (٣/ ٣)، القَولُ بِتَرْكِ البَسملَةِ بينَ السُّورَتَين مع الفصلِ بينهُما مُراعاةً لِمَنْ قال بأنَّها سُورتانِ

يقولُ الباحثُ: بلْ وَيَرُدُّهُ أيضاً إجماعُ الصَّحابَةِ على تَرْتيبِ المصحَفِ بهذا الشَّكلِ، وَقَدَ عُرِضَ عليهم ومن هذه العرضة الأخيرة نُقل إلينا بالتَّواتُرِ، فلا يَصحُّ مُعارَضَةُ التَّواتُرِ بحديث ابن عبَّاس، ولا بمثْلِ هذه الرِّواياتِ التي لا سَنَدَ لَها كالتي ذَكَرَها ابنُ عطيَّةَ ثُمَّ رَدَّها، وغايةُ ما في حديث ابن عبَّاس أنَّه يَدلُّ على اتِّفاق الصَّحابة على أنَّ سُورة الأنفال قَبْلَ سُورةِ بَراءة، وأنّ بعضَهُم كانَ يَظُنُّ أنَّهُما سُورةٌ واحدةٌ لاتِّصالِهما بالمعنى ولا يعلم أنَّهُما مُنفصِلَتين وقد يَغيبُ عن بعض الصَّحابة مِثْلُ هذه الأُمور، ولكنْ لَمّا تبيَّنَ لَهُم أنَّهُما مُنفصِلَتان، وأنَّ البَسملَةَ لَمْ تَنْزِلْ مع بَراءة رجَعُوا إلى الجادَّةِ وانطَبَقَ الإجماعُ على ذلكَ.

ويدلُّ لِذَلكَ ما نَقَلَهُ ابنُ عاشُور عن الإمام مالِكٍ، وأُوردُ نصَّ ابنُ عاشور في تفسيره قالَ:

(وَالَّذي وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ فِي تَرْكِ الْبَسْمَلَةِ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ وَسُورَةِ بَرَاءَةٌ:

هُوَ مَا فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْجَامِعِ الْأَوَّلِ مِنَ «الْعُتْبِيَّةِ» «قَالَ مَالِكٌ فِي أَوَّلِ بَرَاءَةٌ إِنَّمَا تَرَكَ مَنْ مَضَى أَنْ يَكْتُبُوا فِي أَوَّلِ بَرَاءَةٌ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، كَأَنَّهُ رَآهُ مِنْ وَجْهِ الِاتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ، كَانَتْ فِي آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَسَاقَ حَدِيثَ ابْنِ شِهَابٍ فِي سَبَبِ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ وَكَيْفَ أَخَذَ عُثْمَانُ الصُّحُفَ مِنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَرْجَعَهَا إِلَيْهَا. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي «الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ»: مَا تَأَوَّلَهُ مَالِكٌ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ مَنْ مَضَى أَنْ يَكْتُبُوا فِي أَوَّلِ بَرَاءَةٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ وَجْهِ الِاتِّبَاعِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ -وَاللَّهُ تعالى وأَعْلَمُ- أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَمَنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ الْمُجْتَمِعِينَ عَلَى جَمْعِ الْقُرْآنِ الْبَسْمَلَةَ بَيْنَ سُورَةِ الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةٌ، وَإِنْ كَانَتَا سُورَتَيْنِ بِدَلِيلِ أَنَّ «بَرَاءَةٌ» كَانَتْ آخِرَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ الْأَنْفَالَ أُنْزِلَتْ فِي بَدْرٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ، اتِّبَاعًا لِمَا وَجَدُوهُ فِي الصُّحُفِ الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَكَانَتْ عِنْدَ حَفْصَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ رُشْدٍ عَنْ مَالِكٍ قَوْلًا غير هَذَا.)[١١٧] انتهَى كلامُه.

وكَلامُ الإمام مالِك هُنا عِندي في غايةِ الأهمِّيَّة لِمَا عُرِفَ عنْهُ رَضيَ اللهُ عنهُ في تحرِّيه عَمَلِ أهلِ المدينةِ وما كانُوا عليهِ على عَهْدِ الصَّحابَةِ رَضيَ اللهُ عنهُم وهُو قريبُ عَهدٍ بهم وبجَمْعِ المصحَفِ، خاصَّةً أنَّه تلقَّى القُرآنَ مِمَّنْ تَلقَّاهُ عن الصَّحابَةِ رَضيَ اللهُ عنهُمْ، إذ يَتبيَّنُ لنا منهُ:

إنّ المصحفَ الذي بَدأَ سيِّدُنا أبُو بَكْرٍ بجَمْعِه كانتْ فيه الأنفالُ قبلَ بَراءة مَفْصُولتَين، وكانَ الصَّحابَةُ على دِرايةٍ بأنَّهُما سُورَتان؛ لِتَقَدُّمِ نُزُولِ الأنفالِ في أوَّلِ الهجْرة، ونُزُولِ بَراءة في آخرِ عَهْدِ النَّبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[١١٨].

وإنَّ البَسملةَ لم تَنْزِلْ مع بَراءة، وأنَّهُ لَمّا اتَّضَحَ المبهَمُ وحُلَّ الإشْكالُ على مَن غابَ عنهُ ذلكَ تمَّ نَسْخُ المصحَف، والمراجعَةُ لهُ، والإجماعُ عليهِ، ثمَّ نَشْرُهُ بالأمصار.

وأُضيفُ إلى ما تقدَّمَ ما ذَكَرَهُ الباقلانيُّ في «الانتِصارِ»[١١٩] من أنَّ عُثمانَ رَضيَ اللهُ عنْهُ يَعلَمُ أنَّ كُلَّ

(١١٧) التحريرُ والتنويرُ (١٠/ ١٠٢)؛ عِلْمًا أنَّ ابنَ عاشور استظْهَرَ القولَ بـ:أنَّ الصَّحابَةَ لم يَكْتُبُوا البَسمَلَةَ جَمعاً بينَ مَن يقولُ بأنَّ «الأنفالَ وبَراءة سُورةٌ واحِدَةٌ»، ومَنْ يَقُولُ بأنَّهُما «سُورَتانِ»، واستدلَّ بحديثِ هُرمُز عن ابنِ عبَّاسٍ، وكذلك الشنقيطيُّ في أضواءِ البيان (٢/ ١١٢).

(١١٨) يقولُ العَينيُّ في عُمدَةِ القاري شرح صحيحِ البخاري (١٨/ ٢٥٨)

(قَالَ الْقُشيرِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَن الْبَسْمَلَةَ لم تُكْتَبْ فِيهَا لِأَنّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَا نزل بِهَا فِيهَا، وروى الثَّعْلَبِيُّ عَن عَائِشَةَ رَضِي الله تَعَالَى عَنْهَا أَنّ سَيِّدَنَا رَسُولَ الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ قَالَ: (مَا نَزَلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ إِلّا آيَةً آيَةً، وَحَرْفاً حَرْفاً، خلا بَرَاءَة وَقُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ؛ فَإِنَّهُمَا أُنْزِلَتَا عَلَيَّ وَمَعَهُما سَبْعُونَ ألفاً مِن الْمَلَائِكَةِ).

(١١٩) الانتِصارُ للقُرآنِ للباقلانيِّ (١/ ٢٨٢)

=نقَلَه العَينيُّ فقالَ: (وَبِه قَالَ: خَارِجَةُ وَأَبُو عصمَة وَآخَرُونَ) عُمدَةُ القاري شرح صحيحِ البخاريِّ (١٨/ ٢٥٨).

واحِدَةٍ مِن السُّـورَتَين لها اسمٌ يَخُصُّها، وعَلَمٌ تُعْرَفُ به، كما أنَّ الصحَابَةَ تَلَقَّوا عنْ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سُـورةً مِنهُـما، ولم يتلَقَّـوا الثانيـةَ، وبَعضُهُـم حَفِظَها، ولمْ يَحفَظْ بَرَاءةَ، بلْ حَفِظَ ما بَعدَها.

وبذلِـكَ فـإنَّ الباحثَ يَرَى استِبعادَ هـذا القولِ مِن الأقـوالِ المعتبَرَةِ في أنَّهُما مُجتمِعتَينِ مِن السَّـبْعِ الطِّوالِ بلْ هُمـا سُـورتَانِ مُنْفَصِلَتانِ على ما انْعقَدَ عليـهِ الإجماعُ وما نُقِلَ إلينا بالتَّواتُرِ.

الثالثُ: أنَّها سُورةُ براءة وَحْدَها: فَقَد أوْرَدَ ابنُ حَجَرٍ أثراً عن ابنِ عبَّاسٍ بأنَّ السـابِعَةَ براءةٌ فقط دُونَ الأنفالِ، فقَـالَ في «الفتحِ»: (وَقَد رَوى النَّسـائيُّ بِإسْـنَادٍ صَحيحٍ عَن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ السَّـبْعَ الْمَثَانِيَ هِيَ السَّـبْعُ الطِّوَالُ، أَيِّ: السُّـوَرُ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ إِلَى آخِرِ الْأَعْرَافِ، ثُمَّ بَرَاءَةٌ، وَقِيلَ يُونُسُ) فلمْ يَذْكُرِ الأنفالَ وانتقلَ إلى براءة بـدَلالةِ (ثُمَّ).

الرابـعُ: أنّهـا سُـورةُ الكهفِ، وهُـو قولُ ابـنِ عبَّاسٍ في تفسـيرِ السَّـبْعِ المثـاني أنّهـا السَّـبْعُ الطِّـوالُ عـلى مـا تَقَـدَّمَ، ثُمَّ فَسرَ السَّـبْعَ الطِّوالَ بالسُّـوَرَ التـي ذَكَرْناها، وجَعَـلَ السـابِعَةَ الكهـفَ، فقَـد أخـرَجَ الحاكِـمُ عـن ابـنِ عبَّـاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُـما: في قولـه عَـزَّ وجَـلَّ ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ قالَ: (البقرةُ، وآلُ عمرانَ، والنِّسـاءُ، والمائِدةُ، والأنْعامُ، والأعْرافُ، وسُورَةُ الكهْفِ)[١٢٠].

ويَسـتَبْعِدُ الباحِـثُ هـذا القـولَ وذَلِـكَ لِأنَّ سُـورَةَ الكهْفِ لَيْسَتْ فيها خَصائِصُ السُّوَرِ الطِّوالِ كـ(البَقَرةِ، وآلِ عمرانَ، والنِّسـاءِ)، وعَدَدُ آياتِها أيضاً أقَلُّ مِن سُورَةِ بَرَاءةَ مُنْفَرِدَةً، بلْ كَونُها مِن المِئِينَ أصحُّ وأوْلى، لِشَبَهِها بِها في العَدَدِ والبِناءِ.

(١٢٠) المسـتَدرَكُ على الصَّحِيحَين للحاكِمِ مع تعليقاتِ الذهبيِّ في التلخيص (٢/ ٣٨٦)، قَال الحاكِمُ: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

الخامِسُ: قيلَ: الفاتِحَةُ، عُدَّتْ مِنها معَ قِصَرِها لِكَثْرَةِ مَعانِيهـا[١٢١]، وهـذا قولٌ غَرِيـبٌ جِـدًّا، ولا يَتَوافَقُ مع مَنطوقِ الحديثِ، فَـ«الكَثْـرَةُ تَختلِفُ عن الطُّوَلِ»، كما أنَّ «العِـبْرَةَ في طُولِ بِناءِ السُّـورةِ وآياتِها لا بِكَثْـرَةِ مَعانِيها» والله أعلم.

الترجيحُ:

وبَعْـدَ هذا العَـرْضِ والبَيـانِ لهذه الأقـوالِ في بيانِ السُّـورَةِ السـابعةِ للسَّـبْعِ الطِّـوالِ، ومَناقَشَـةِ بعضِها، فإنّ بيانَ السُّـورَةِ السـابِعَةِ والتَرجيحَ ينبني على مَعرِفَةِ الخصائِـص العامَّةِ التي تُمَيِّزُ السُّـوَرَ السِّـت لِنُلْحِقَ بِهِمُ السـابِعَةَ بِـما هُوَ أقْـرَبُ لِخَصائِصِهـا، وهذا يَكُـونُ مِن عِـدَّةِ اعتباراتٍ وهِـيَ: (عددُ الآياتِ، عَـدَدُ الكلماتِ، عَـدَدُ الحُـروفِ، خصائِصُ الآيةِ مِن حيـثُ الفواصِلُ، مَضمُونُ السُّوَرِ والقضايا التي تُناقِشُها).

فالسُّـوَرُ السِّـت تَتَمَيَّزُ بعَـدَدِ الآياتِ التي في السُّـوَرِ الطِّـوالِ السِّـت وبيانها كالآتي: (البقـرةُ: ٢٨٦ آيـةً، آلُ عمرانَ:: ٢٠٠ آيةً، النِّسـاءُ: ١٧٦ آيةً، المائِدَةُ: ١٢٠ آيةً، الأنعامُ: ١٦٥ آيةً، الأعرافُ: ٢٠٦ آياتٍ).

أمَّا «عَدَدُ الكلِماتِ»فأطْوَلُ سُـورةٍ فِيهِنَّ «البقرةُ وهِيَ مائتـانِ وسِـتٌّ»وقِيلَ: «سَـبْعٌ وثَمانُونَ آيَةً، وسِـتَّةُ آلافٍ ومِائـةٌ وإحْدَى وعِشْرُونَ كَلِمَةً، وخَمْسَـةٌ وعِشْرُونَ ألفِ حَـرْفٍ وخَمْسـمائةِ حَرْفٍ[١٢٢]، وأقـلُّ سُـورَةٍ مِنهُنَّ وهِيَ المائِـدَةُ ١٢٠ آيـةً وعَـدَدُ كلِماتِها: ألفـانِ وثَمانُمائـةٍ وأربَعُ كلِـماتٍ وحُرُوفُهـا أحَـدَ عَـشَرَ ألفـاً وسَـبْعُمائةٍ وثلاثـةُ وثلاثُونَ حَرْفاً»[١٢٣].

(١٢١) مرقاةُ المفاتيحِ شرح مشـكاةِ المصابيـح المباركفوريّ (٧/ ٣٣٣)

(١٢٢) تفسيرُ الخازنِ لُبابُ التأويلِ في معاني التنزيل (١/ ٢٢)

(١٢٣) تفسيرُ النَّيسـابوريِّ (٢/ ٥٣٩)، السِّرَاجُ المُنِيرُ في الإعانةِ

أمّا مِن حيثُ الخصائصُ:

فقد بيَّنَ الحديثُ أنَّ النبيَّ صلى اللهُ عليه وسلَّمَ أُعطِيَ السَّبْعَ الطِّوالَ مَكانَ التَّوارةِ، أيّ: (بَدَلَ ما فيها)(١٢٤)، وقد اشتمَلَ القُرآنُ على آياتٍ وَصَفَتِ التَّوراةَ بصفاتٍ عِدَّةٍ أهمّها: أنّ فيه «هُدَىً وَنُوراً»، وأنّ فيها «حُكْمَ اللهِ الذي أُمِرَتْ بَنُو إسرائيلَ اليهودُ والنَّبِيُّونَ أن يَحكُمُوا بما فيها»، وأنّ فيها «أحكامَ القِصاص»، قالَ تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٣ - ٤٥].

فـ(هُدَىً وَنُورٌ): «حَالٌ مِن التَّوراةِ، فإنَّ ما فيها مِن الشَّرائعِ والأحكامِ مِن حيثُ إرشادُها للنَّاسِ إلى الحقِّ الذي لا مَحيدَ عنه هُدَىً، ومِن حيثُ إظهارُها وكَشْفُها ما استَبْهَمَ مِن الأحكامِ عنه، ومَا يَتعَلَّقُ بها مِن الأُمُورِ المستُورةِ بظُلُماتِ الجَهْلِ نُورٌ»(١٢٥)

(فالهُدَى مَحْمُولٌ على بيانِ الأحْكامِ والشرائعِ والتَّكاليفِ، والنُّورُ بيانُ التَّوْحيدِ، والنُّبُوَّةِ، والمَعَادِ)(١٢٦).

كَما أنّ التَّوراةَ فيها بيانُ الجِهادِ، والحثُّ عليه، وَبيانُ فَضْلِ المجاهِدِ والشهيدِ كما قالَ تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١١١]

كما أنّ التَّوراةَ فيها ذِكْرُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وأصحابه كما قالَ تعالى:﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾[الفتح:٢٩]

كما أنّ اللهَ تعالى بَيَّنَ في كتابه الكريم بأنّ التوراةَ حَوَتْ تَفصيلَ كُلِّ شيءٍ مِن الحلالِ والحرامِ والمواعظ(١٢٧)، قالَ اللهُ: تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ الآية [الأعراف:١٤٥] .

وبالنَّظَرِ في السُّوَرِ السِّتِّ نَجِدُ: أنَّ (البقرةَ، وآلَ عمرانَ، والنِّساءَ، والمائدَةَ) سُورٌ مَدنيَّةٌ، يَغلبُ على آياتها التشريعُ وتنظيمُ العلاقاتِ الداخليةِ في الدولةِ الإسلاميةِ مِن أُمورِ الحُكْمِ كـ(القِصاصِ، والحُدودِ)، وتنظيمِ شُؤونها في الأحوالِ (المدنيَّةِ، والشَّخصيَّةِ) والعباداتِ، والمعامَلاتِ وغيرِها، كما تشتملُ على تنظيمِ العلاقاتِ الخارجيةِ للدولةِ الإسلاميةِ.

وتَشتَرِكُ الأنعامُ والأعرافُ بأنَّهما «مَكِّيَّتان»، وتُناقشانِ قضايا (الإلهيَّاتِ، والنُّبوَّةِ، والمعادِ، والعقائدِ الغَيبيَّةِ عُموماً) على ما في الجميعِ مِن القَصَصِ والمواعظِ.

على معرفةِ بعضِ معاني كلامِ ربِّنا الحكيمِ الخبيرِ (١/ ٣٥٠)

(١٢٤) فيضُ القديرِ (١/ ٥٦٥)

(١٢٥) تفسيرُ أبي السُّعودِ (٣/ ٤٠)

(١٢٦) اللُّبابُ في علومِ الكتابِ (٧/ ٣٤٥):

(١٢٧) انظر: البدايةُ والنهاية (١/ ٣٣٢)

مُرْهَفُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ سَقَّا : دِرَاسةُ حديثِ واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ: (أُعطِيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ) دراية، وتحقيق المراد بالسبع الطوال.

كـما تتشـابَهُ آياتُ السُّـوَرِ جميعُهـا بالطُّـولِ في العُموم، وبالنَّظرِ في جميعِ ما مرَّ فإنَّ أقربَ سُـورَةٍ لِذَلِكَ هيَ سُـورَةُ التوبـةِ (بَـرَاءة)، فـ«عَـدَدُ آياتِهـا ١٢٩ آيةً، وعَـدَدَ كلماتِها ألفـانِ وأربعُ مِئَةٍ وتِسْـعٌ وسَـبْعُونَ»[١٢٨]، فهـيَ أطولُ من حيثُ عَدَدُ الآياتِ من سُـورَةِ المائدَةِ، كما أنَّ التوبةَ سُـورَةٌ «مَدَنِيَّـةٌ «كـ(البَقـرةِ، وآلِ عمـرانَ، والنِّسـاءِ، والمائـدَةِ)، وتُعالِـجُ القضايا التشريعيَّةَ لِـ(تنظيـمِ العلاقاتِ الخارجيةِ للدولةِ الإسـلاميةِ)، وقضايا (الحربِ، والجِهادِ، والعَهْدِ، والأمـانِ)، وكيفيـةِ التعامُـلِ مـعَ الرَّعايا، وتنظيـمِ بعضِ القضايـا الماليـةِ، كما تُؤكِّدُ عـلى أمرِ (الحاكميَّـةِ والتشريعِ) وأنَّهـا للهِ وَحْـدَهُ،، كـما للسُّـورَةِ مَدخـلٌ في أمـورِ الإيمانِ كـ(علاماتِ النِّفاقِ، وتعظيمِ الشـعائرِ الإسلاميَّةِ، والتوبةِ إلى اللهِ تعالى).

كلُّ هـذا ممّا تتميَّزُ بهِ السُّـوَرُ السِّـتُّ الطِّـوالُ الباقيةُ، وهذا مـا يَدْفَعُ بالباحثِ لاختيارِ، وترجيحِ سُـورَةِ بَرَاءة فقط لِتَكُونَ سـابعةَ السُّوَرِ الطِّوالِ، وهو قولُ ابنِ عبَّاسٍ بـ«سنَدٍ صحيحٍ» كما سَبَقَ بيانُهُ، واللهُ تعالى أعلى وأعلَمُ.

بَقِـيَ على الباحثِ أن يُناقِشَ القولَ بأنّ «السـابعةَ هيَ سُورَةُ يُونُسَ»، وذَلِكَ لِوجَاهَةِ مَن قالَ به، ولعلَّ حُجَّتَهُم في ذَلِـكَ في كَونِ سُـورَةِ «يُونُـسَ «أوَّلَ سُـورَةٍ طويلةٍ بَعْدَ (الأنفـالِ وبَـرَاءة) واللهُ أعلـمُ، ولَكِنْ ممَّا يُؤخَـذُ على هذا القولِ بأنَّ سُورَةَ يُونُس لا تتميَّزُ بالطُّولِ، فهيَ مائَةٌ وتِسْعُ آياتٍ، وألـفُ وثمانمائـةٍ واثنتانِ وثلاثُـونَ كَلِمَةً، وتِسْـعَةُ آلافٍ وتِسْـعَةٌ وتِسْـعُونَ حَرْفاً[١٢٩]، وفي السُّـورِ بَعْدَها ما هُوَ أطولُ منها الكَهْفِ مَثلاً، كما أنَّ آياتِها ليسَتْ في أغلبِها بِطُـولِ آياتِ سُـورَةِ «بَرَاءة» أو غيرِها مِن السُّـوَرِ السِّـتِّ الأُخْرى.

أمَّا سُـورَةُ «الكهفِ» فهـيَ بعيدةٌ أيضاً عـن عَدِّها في السَّـبْعِ الطِّوالِ وهِيَ «مَكِّيَّةٌ» وآياتُهـا مائَةٌ وإحْدَى عَشرَةَ آيـةً، وكَلِماتُها ألْـفٌ وخَمْسُـمائةٍ، وسَـبْعٌ وسَـبْعُونَ كَلِمةً، وحُرُوفُها ستَّةُ آلافٍ وثلاثمائةٍ وستُّونَ حَرفاً[١٣٠]، وليسَ في الكهـفِ ويُونُس خصائِصُ السُّـوَرِ الطِّوالِ كـ(البقرةِ، وآلِ عمرانَ، والنِّساء..)إلخ.

النتيجـةُ: إنّ سُـورَةَ «بَـرَاءة» هـيَ -حسـبَ رأي الباحثِ- السـورةُ السـابعةُ المتمِّمةُ للسَّـبْعِ الطِّوالِ لأنّها أطـولُ مِن الكهفِ ويُونُـس، وأقربُ لِخصائِصِ السُّـوَرِ السِّتِّ السابقةِ -كما تمَّ توضيحُهُ مِن قَبْلُ-.

ولِقائـلٍ أن يَعـتَرِضَ فيقول: إنّ هذا القـولَ يَرِدُ عليه فصلُ سُـورةِ التوبةِ عن السِّـتِّ البواقي بسـورةِ الأنفال، وعَدَمُ تَوارُدِ السَّبْعِ الطِّوالِ على نَسْقٍ واحدٍ!!.

والجوابُ: لقَد ذَكَرَ الحديثُ الشريفُ «السَّبْعَ الطِّوالَ» ولَمْ يَقُلْ السَّبْعَ الأُوَلَ المتواليات، ولا يَلْزَمُ مِن ذلكَ ترتيبُ السُّـوَرِ عـلى نَسـقٍ مُتتابـعٍ؛ لأنَّ «العِـبْرَةَ بِصفاتِ السُّـوَرِ السَّبْعِ لا بتَواليها «كما في السُّوَرِ المسبِّحاتِ، فإنَّهُنَّ لَمْ يُرَتَّبْنَ بالتوالي، ويُمْكِنُنا بهذا الترتيبِ الاسـتدلالُ على أنَّ وُجُودَ الأنفالِ قَبْلَ التوبةِ دليلٌ على أنَّ «تَرتيبَ السُّـوَرِ توقيفيٌّ»، والحِكْمَةُ في كَونِ الأنفالِ قَبْلَ التَّوبةِ هو مُناسَـبةُ مَضمونِ سُـورَةِ الأنفالِ للتوبةِ واتِّسـاقُ مَواضيعِهـا، وأمَّا «العِبْرَةُ في تصنيفِ السُّـوَرِ إنَّما هُو خصائِصُ السُّـوَرِ مِن الصفاتِ المذكـورةِ في الحديـثِ لا التَّرتيـبِ المتسلسـلِ»، فَوجُـودُ «الأنفـالِ «قبلَ «التوبـةِ» لا يَجْعَلُهـا مِن الطِّـوالِ، وفَصْلُ التوبةِ عن السِّتِّ الطِّوالِ لا يُخْرِجُها عن كَونِها مِن الطِّوالِ لِتَوافُقِ التوبةِ بالصِّفاتِ مع السِّتِّ البواقي، فالحديث جاء أصلاً في بيان الفضائل إجمالاً لا في بيان الترتيب تفصيلاً، ويُسـتَأنَسُ لهذا بقولِ الإمامِ السُّـيوطيِّ -رحمهُ اللهُ تعالى-:

(١٢٨) تفسيرُ النيسابوريِّ (٣/ ٤٢٦)
(١٢٩) تفسيرُ الخازنِ (٢/ ٤٢٦)
(١٣٠) تفسيرُ الخازنِ (٣/ ١٥٢)

مُرْهَفُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ سَقَّا : دِرَاسةُ حديث واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ: (أُعطِيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ) دراية، وتحقيق المراد بالسبع الطوال.

(قُلْتُ ومِمَّا يدلُّ على أنَّه [أيّ تَرتيبُ السُّوَرِ] «توقيفيٌّ» كَونُ الحواميم رُتِّبَت ولاءً، وكَذا الطَّواسين، ولَمْ تُرتَّب المسبِّحاتُ وَلاءً، بلْ فُصِلَ بينَ سُوَرِها، وفُصِلَ بينَ طَسم الشُّعراء وطَسم القَصَص بـ«طس»، مع أنَّها أقصرُ منهُما ولو كانَ التَّرتيبُ «اجتهاديًّا «لَذُكِرَت المسبِّحات «وَلاءً «وأُخِّرَتْ طَس عن القَصَص)[١٣١].

المبحثُ السَّادسُ

أهمُّ فوائدِ الحديثِ الشَّريفِ في عُلوم القُرآنِ الكريم

أرادَ الباحثُ من هذا المبحَث ذِكْرَ أهمِّ ما استدلَّ عليه العُلماءُ في قضايا علوم القرآن الكريم دُونَ الدُّخُول في التحليل والمناقَشات، لأنَّ الأهدافَ الأساس من البحث قَد تمَّت والحمدُ لله، وهذا المبحثُ من قَبيل الإحاطة بفَوائد الحديث، إذ «كُلُّ فائدةٍ منها قضيَّةٌ علميَّةٌ حقيقةٌ بالإفراد والمناقشة والتحرير»، وتأتي أهميَّةُ الاستدلال بحديث وَاثِلَةَ -رَضِيَ اللهُ عنه- في قضايا عُلوم القُرآن: أنَّه من الأحاديث التي يَرويها صَحابيٌّ تأخَّرَ إسلامُهُ وسَمعَهُ من رَسُول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بعدَما نَزَلَ مُعظَمُ القُرآن العظيم، أيّ: أنّه لا نَاسِخَ له، ولا احتمالات تَرِدُ عليه تُسقطُ الاستدلالَ به، خاصَّةً في قضية ترتيب السُّوَر.

وسأعرضُ لهذه الفوائد بذِكْر أقوال العُلماء فيها دون التفصيل والتحليل وبالله المستعانُ.

الفائدَةُ الأُولى: تَسميةُ سُوَرِ القُرآنِ وتقسيمُها بحَسب عَدَد آياتها وصِفاتها:

وهذا من أهمِّ مباحث عُلوم القرآن ولعلَّ أقدمَ مَن استدلَّ بالحديث على تقسيم القرآن وتسمية السُّوَر فيه حسبَ الوصف هو الإمامُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ -رحمهُ الله تعالى- إذ يقولُ: (ثُمَّ لِسُوَرِ القرآن أسماءٌ سمّاها بها رَسُولُ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ) ثُمَّ ذَكَرَ الحديثَ تدليلاً على ذلكَ، ثُمَّ يقولُ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (وَبِمِثْلِ ما جاءتْ به الروايةُ عن رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في أسماءِ سُوَرِ القرآنِ التي ذُكِرَتْ، جاءَ شِعرُ الشُّعراءِ. فقالَ بعضُهم:

حَلَفْتُ بِالسَّبْعِ اللّواتي طُوِّلَتْ
وبِمِئينَ بَعْدَها قَدْ أُمْئِيَتْ
وَبِمَثَانٍ ثُنِّيَتْ فَكُرِّرَتْ
وَبِالطَّواسِينِ التي قَدْ ثُلِّثَتْ
وَبِالحَواميمِ اللَّواتي سُبِّعَتْ
وَبِالمُفَصَّلِ اللَّواتي فُصِّلَتْ)[١٣٢]

كما اعتمدَ الإمامُ عَلَمُ الدِّين السَّخاويُّ في كتابه «جَمَال القُرَّاء»على هذا الحديث في تقسيم القرآن بحسب سُوَره[١٣٣].

وكذلكَ اعتمد الزَّركَشيُّ في «البُرهان»في تسمية النوع الرابع عشرَ من أنواع علوم القُرآن فقالَ: (النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَرَ: مَعْرِفَةُ تَقْسِيمِهِ بِحَسَبِ سُوَرِه، وترتيب السُّوَر، والآيات، وعَدَدها)، ثم قال: (قَالَ الْعُلَمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: الطُّوَلُ، وَالْمِئُونَ، وَالْمَثَانِي، وَالْمُفَصَّلُ)[١٣٤].

(١٣١) الإتقانُ في علومِ القُرآن (١/ ٢١٩).

(١٣٢) تفسيرُ الطبريِّ (١/ ١٠٣- ١٠٤)، والأبياتُ نَسَبَها أبو عُبَيدَةَ مَعمَرُ بنُ المثنَّى في مجاز القرآن لسليمان -هكذا دونَ نسبه- وذَهَبَ مُحَقِّقُ الكتاب إلى أنَّه سُليمانُ العدويّ، انظر (مجاز القرآن صـ٦، ٧)، ويُفَسِّرُ الشيخُ أحمد شاكر بعضَ مُفرداتِ الأبياتِ فيقولُ في تعليقه على تفسير ابن جرير عندَ هذه الأبيات: (أمأيتُ لكَ الشيءَ: أكْمَلْتُ لكَ عِدَّتَهُ حتّى بَلَغَ المِئَةَ، الطَّواسين التي ثُلِّثَتْ، يعني طَسم الشُّعراء، وطَس النَّمْل، وطَسم القَصَص، الحواميم التي سُبِّعَتْ: سَبْعُ سُوَرٍ مِن سُورَةِ غافرٍ إلى سُورةِ الأحقافِ).

(١٣٣) جَمَالُ القُرَّاء وكَمالُ الإقْراء (١/ ١٨٥)

(١٣٤) البرُهانُ في علومِ القُرآن للزركشيِّ (١/ ٢٤٤)

مُرْهَفُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ سَقَّا : دِرَاسةُ حديث واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ: (أُعطِيتُ مَكانَ التَّوراةِ السَّبْعَ الطِّوالَ) دراية، وتحقيق المراد بالسبع الطوال.

وتبعهم السُّيوطيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الإتقان»إذ قالَ في خاتمةِ كلامِه عن أسماءِ سُوَرِ القُرآنِ: (قُسِمَ القُرآنُ إلى أربعةِ أقسامٍ، وجُعِلَ لِكُلِّ قِسْمٍ مِنهُ اسمٌ)، ثُمَّ ذَكَرَ حديثَ وَاثِلَةَ رَضِيَ اللهُ عنهُ.

الفائدةُ الثانيةُ: ترتيبُ سُوَرِ القُرآنِ وأنَّهُ «توقيفيٌّ»:

استدلَ بالحديثِ أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ -رَحِمَهُ اللهُ- على «أنَّ ترتيبَ سُوَرِ القُرآنِ توقيفيٌّ»، وأنَّ القُرآنَ الذي جَمَعَهُ عُثمانُ بنُ عفَّانَ رَضِيَ اللهُ عنهُ إنّما كانَ مُؤلَّفاً كذلكَ في عَهْدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ مُستَدِلاً على ذلكَ بحديثِ وَاثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ رضيَ اللهُ عنهُ[١٣٥]، ثُمَّ قال أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: (فهذا التأليفُ من لفظِ رَسُولِ الله، وهذا أصلٌ من أُصولِ المسلمينَ لا يَسَعُهُمْ جَهْلُهُ لأنَّ تأليفَ القرآنِ من إعجازِه)[١٣٦].

ومِن المؤكَّدِ أنَّ هذا الحديثَ ليسَ الحديثَ الوحيدَ الذي استدلَّ بهِ العُلماءُ على ترتيبِ المصحَفِ، وأنَّه «توقيفيٌّ»، بلْ هُو أحدُ أهمِّ الأدلَّةِ في ذلكَ، ومِن الأدلَّةِ ما ساقَهُ الإمامُ ابنُ حَجَرٍ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الفتحِ» إذ يقولُ:

(ومِمَّا يدلُّ على «أنّ ترتيبَ المصحفِ كانَ توقيفيًّا»ما أخْرَجَهُ أحمدُ وأبو داودَ وغيرُهما عنْ أوسِ بنِ أبي أوسٍ حُذيفَةَ الثَّقفيِّ قالَ: (كُنْتُ في الوفدِ الذين أسلَمُوا مِن ثقيفٍ، فَذَكَرَ الحديثَ، وفيهِ فقالَ لنا رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ طرأَ عليَّ حِزْبِي مِن القُرآنِ فأرَدْتُ أنْ لا أخْرُجَ حتّى أقضيهُ. قالَ فسألْنا أصحابَ رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قُلْنا: كيفَ تُحزِّبُونَ القُرآنَ؟ قالُوا: نُحزِّبُهُ ثلاثَ سُوَرٍ، وخَمْسَ سُوَرٍ، وسَبْعَ سُوَرٍ، وتِسْعَ سُوَرٍ، وإحدَى عَشرةَ، وثلاثَ عشرةَ، وَحِزْبِ المفصَّلَ مِن «ق»حتَّى تَخْتِمَ.

(١٣٥) الناسخُ والمنسوخُ للنَّحَّاس (ص: ٤٨١)
(١٣٦) الناسخ والمنسوخ للنَّحّاس (ص: ٤٨٢)

قلتُ [أي: ابن حجر]: فهذا يدلُّ على أنَّ ترتيبَ السُّوَرِ على ما هُو في المصحفِ الآنَ كانَ في عَهْدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ويحتملُ أنَّ الذي كان مُرتَّباً حينئذٍ حِزْبُ المفصَّلِ خاصَّةً بخلافِ ما عَداهُ فيحْتَمِلُ أنْ يكُونَ كان فيهِ «تقديمٌ، وتأخيرٌ»كما ثَبَتَ من حديثِ حُذيفةَ أنَّه صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَرَأَ النِّساءَ بعدَ البقرةِ قبلَ آلِ عمرانَ، ويُستَفادُ من هذا الحديثِ -حديثِ أَوْسٍ- أنَّ الراجحَ في المفصَّلِ أنَّه من أوَّلِ سُورَةِ «ق»إلى آخرِ القُرآنِ، لَكنَّه مبنيٌّ على أنّ «الفاتحةَ»لم تُعَدَّ في الثُّلُثِ الأوَّلِ، فإنَّه يَلْزَمُ من عَدِّها أنْ يكونَ أوَّلُ المفصَّلِ من الحُجُراتِ، وبهِ جَزَمَ جماعةٌ من الأئمةِ)[١٣٧].

وقد بَسَطَ العلماءُ فيها القولَ في كتبِ علومِ القرآنِ، وكما تقدَّمَ فإنَّ التوسُّعَ في بحثِ هذه القضيةِ ليسَ من أهدافِ البحثِ.

الفائدةُ الثالثةُ: بيانُ فَضْلِ القُرآنِ الكَريمِ ومَناقبِه وجَمْعِه لِعُلُومِ الأوَّلينَ والآخرينَ:

وقَد استفدت هذه الفائدَةَ الجليلةَ منَ المجدِ الفَيروزِ آباديِّ في «بَصائرِه»، وذلكَ عندَما كانَ يَسُوقُ الآياتِ والأحاديثَ في (فضائلِ القرآنِ ومَناقبِه)، فأتَى على أنَّه (يَحوي عُلُومَ الأوَّلينَ والآخرينَ)[١٣٨]، ثُمَّ ذَكَرَ حديثَ وَاثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ رَضِيَ اللهُ عنهُ[١٣٩].

وهذا أفهمني أنَّ اللهَ -جَلَّ جَلالُهُ- لَمّا تَفَضَّلَ بالعَطاءِ، ومَنَّ علينا بالتَّنْزيلِ الحكيمِ الذي جَمَعَ فيه أسفارَ

(١٣٧) فتحُ الباري (٩/ ٤٢- ٤٣).
(١٣٨) ففي الدُّرِّ المنثُورِ: (وَأَخْرَجَ سعيدُ بنُ مَنْصُورٍ، وَابْنُ أبي شَيبَةَ، وَعبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الزّهْدِ» وَابْنُ الضّريسِ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»، وَمُحَمّدُ بنُ نَصرٍ فِي «كتابِ اللهِ» وَالطَّبَرَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإيمانِ» عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَتَنَوَّرِ الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ فِيهِ عِلْمُ الأوّلِينَ والآخِرِينَ) الدُّرُّ المنثورُ للسُّيوطيِّ ٥/ ١٥٨.
(١٣٩) انظر: بصائرِ ذَوي التمييزِ في لطائفِ الكتابِ العزيزِ (١/ ٦٢).

الأوَّلِينَ وما فيها مِن عُلوم، فَحَوى (التَّوراةَ، والإنجيلَ، والزَّبُورَ)، كما أنَّهُ حَوى -أيضاً- (صُحُفَ إبْراهِيمَ)، وَزادَ عليها (سُوَرَ المفصَّلِ)، علَّمَنا بذَلِكَ معنى قولِه تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيءٍ)، وأنَّهُ (تِبْيانٌ لِكُلِّ شَيءٍ).

فالسَّبْعُ الطِّوالُ مَكانَ التَّوراةِ، وقَد حَوتْ هَذِهِ السُّوَرُ خَصائِصَ ومَضامِينَ التَّوراةِ، مُصدِّقَةً ما فِيها مِن الهُدى والنُّورِ، حاكِمَةً عليها، وكانتِ المِئِين مَكانَ الإنجيلِ المنْزَّلِ على عيسى عليهِ السلامُ، كذلك تَحتوي ما فِيها مِن (الحقِّ، والخَصائِصِ، والهدايةِ، والدَّلائِلِ)، ثُمَّ المثاني مَكانَ الزَّبُورِ المنْزَّلِ على داودَ عليه السلامُ كذلك، فكانَ القُرآنُ بأقسامِه هذِهِ قَد جَمَعَ أعظَمَ الكُتُبِ السَّماويَّةِ المتَقدِّمَةِ، ثُمَّ جاءَتِ الآياتُ تُبِينُ «الخَصائِص الكُلِّيَّةَ وبَعضَ مَضامِينِ هذه الكُتُبِ» قالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾[الأنبياء: ٤٨]، وقالَ تعالى:﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥][١٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ ....﴾ [المائدة: ٤٤] الآية، ثُمَّ قالَ تعالى:﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾ [المائدة: ٤٥] الآية، ثُمَّ قالَ تعالى:﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦]

(١٤٠) يُنظَر في تفسيرِها التحرير والتنوير (١٧/ ١٦٢)، إذْ يُرجِّحُ أنَّ الزَّبُورَ هو كتابُ داودَ عليه السلامُ.

ويقولُ اللهُ تعالى:﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، يقولُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في تفسيرِه بَعْدَ عَرْضِه لأقْوالِ السَّلَفِ في معنى: ﴿وَمُهَيْمِنًا﴾ (وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا مُتَقَارِبَةُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ اسْمَ «الْمُهَيْمِنِ» يَتَضَمَّنُ هَذَا كُلَّهُ، فَهُوَ «أَمِينٌ» وَ«شَاهِدٌ» وَ«حَاكِمٌ» عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ، جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْكِتَابَ الْعَظِيمَ، الَّذِي أَنْزَلَهُ آخِرَ الْكُتُبِ وَخَاتَمَهَا، أَشْمَلَهَا وَأَعْظَمَهَا وَأَحْكَمَهَا حَيْثُ جَمَعَ فِيهِ مَحَاسِنَ مَا قَبْلَهُ، وَزَادَهُ مِنَ الْكَمَالَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا جَعَلَهُ «شَاهِدًا» وَ«أَمِينًا»وَ«حَاكِمًا عَلَيْهَا كُلِّهَا»، وَتَكَفَّلَ تَعَالَى بِحِفْظِهِ بِنَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ، فَقَالَ [تَعَالَى] (٢) ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الْحِجْرَ:٩])[١٤١].

الفائدةُ الرَّابعَةُ: فَضْلُ سُوَرِ المُفَصَّلِ وخُصُوصيَّةُ النَّبيِّ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ بها:

ظاهِرُ الحديثِ دالٌّ على أنّ سُوَرَ المفصَّلِ على هذا التَّرتيبِ الذي في المصحَفِ من دلائِلِ تفضيلِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ على مَن قَبْلَهُ من الأنبياءِ فيما أنْزَلَهُ اللهُ تعالى، ويُؤكِّدُ ذَلكَ ما وَرَدَ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الْمُزَنِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَالْقُرْآنُ نُورٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلا وَإِنِّي أُعْطِيتُ الْبَقَرَةَ مِنَ الذِّكْرِ الأَوَّلِ، وَأُعْطِيتُ طَهَ وَطَوَاسِينَ مِنْ أَلْوَاحِ مُوسَى، وَأُعْطِيتُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَخَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي، وَأَعْطَانِي رَبِّي الْمُفَصَّلَ نَافِلَةً)[١٤٢].

(١٤١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٢٨)

(١٤٢) قال الهيثميُّ في مجمع الزوائدِ ومنبع الفوائدِ (١/ ١٧٠): (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ،..وَلَهُ إِسْنَادَانِ: فِي أَحَدِهِمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ، وَفِي الْآخَرِ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثِّقَاتِ»، وَضَعَّفَهُ الْبَاقُونَ.) وقَد تقدَّمَ أنّ روايةَ عِمرانَ القطَّان حَسَنَةٌ بالمتابَعَةِ، فلا يَبْعُدُ أن يَكُونَ الحديثُ حَسَناً للإسنادِ الثاني.

وفي ذَلِك ما يَدُلُّ على فَضْلِ هَذِهِ السُّوَرِ، فَعَنْ أَنَسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قالَ أصحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ورَضِيَ عنهُم: يا رَسُولَ اللهِ لَقَد عَجَّلَ إليكَ الشَّيْبُ!، فقَالَ: (شَيَّبَتْني هُودٌ وأَخَواتُها مِن المفصَّل)(١٤٣).

وذَلِكَ لِمَا احتَوى المفصَّلُ مِن قَصَصٍ فيها العِبَرُ، والسَّنَنُ الرَّبَّانيَّةُ، وأهوالُ وعظائِمُ يومِ القيامةِ وما فيها، إضافةً إلى تَعَدُّدِ أساليبِ الوعدِ والوعيدِ، وأُصولِ العقيدةِ الإسلاميةِ التي تَرَبّى عليها المسلِمُونَ في العَهْدِ المكِّيِّ، فلا غَروَ أنْ يَصِفَها ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ بأنّها لِذَلِكَ «لُبابُ القُرآنِ».

فعَن ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهُ قَالَ: (لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَسَنَامُ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ لُبَاباً، وَإِنَّ لُبَابَ الْقُرْآنِ الْمُفَصَّلُ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَتَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَإِنَّ أَصْغَرَ الْبُيُوتِ الْجَوْفُ الَّذِي فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ)(١٤٤).

ولُبابُ الشَّيءِ خَالِصُهُ وخيارُهُ(١٤٥)، فالأحكامَ التشريعيَّةَ من (الحلال، والحرام، والأوامر، والنواهي)، إنَّما بُنِيتْ على المفصل في العَمَلِ، فهيَ المحفِّزَةُ على الالتزام بها، والضابطةُ على التقيُّدِ بها، ويَدُلُّ لِذلِكَ ما وَرَدَ عن أُمِّنَا أُمِّ المؤمنينَ عائشَةَ -رَضِيَ اللهُ عنها- في قِصَّةِ لَها وفيها أَنَّها قالتْ: (إنَّما نَزَلَ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنْهُ سُورَةٌ مِن المفَصَّلِ فِيها ذِكْرُ الجَنَّةِ والنَّارِ، حتّى إذا ثابَ النَّاسُ إلى الإسْلامِ نَزَلَ الحلالُ والحرامُ، ولو نَزَلَ أَوَّلُ شَيءٍ: لا تَشْرَبُوا الخَمْرَ، لَقَالُوا: لا نَدَعُ الخَمْرَ أَبداً، ولَو نَزَلَ: لا تَزْنُوا، لَقالُوا: لا نَدَعُ الزِّنا أبداً لَقَد نَزَلَ بِمكَّةَ على مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وإنِّي لَجارِيَةٌ ألعبُ: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦]، ومَا نَزَلَتْ سُورَةُ البقرةِ والنِّساءِ إلّا وأنا عِنْدَهُ)(١٤٦).

ولِذَلِكَ بَلَغَ عنايةُ السلف بالمفصَّلِ أن كانُوا يَبْتَدِئونَ أولادَهُمْ بِتَحْفِيظِها وكانَتْ تُسمَّى عِنْدَهُمْ بالمحكَمِ لِعَدَمِ وُجُودِ المنسوخِ فيها، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُفَصَّلَ هُوَ الْمُحْكَمُ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ قَرَأْتُ الْمُحْكَمَ)(١٤٧).

هذا والله أعلى وأعلم وأساله سبحانه التوفيق والسداد والهداية وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتِمَةُ: النَّتائِجُ والتَّوصِياتُ:

أَوَّلاً: النتائجُ:

حُكْمُ حديثِ واثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ رَضِيَ اللهُ عنْهُ «حَسَنٌ لِذَاتِهِ، وَصَحِيحٌ لِغَيرِهِ».

حديثُ واثِلَةَ بنِ الأسْقَعِ مِن الأحاديثِ التي حدَّثَها النَّبيُّ مُحَمَّدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في «أواخِرِ العَهْدِ المدنيِّ»،

(١٤٣) فضائلُ القُرآنِ للمُستغفريّ (٢/ ٥٥٧)، وكَرَّرَهُ بلفظٍ آخَرَ نَحوه (٢/ ٦٥٦) ومدارُ الحديثِ على حمَّادِ بنِ يحيى / الأبَحِّ عن يزيدِ الرّقاشيِّ عن أنسِ بنِ مالِكٍ رَضِيَ اللهُ عنه «مَرفوعاً»، وحمّاد بنُ يحيى قالَ عنهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في تقريبِ التهذيبِ (ص: ١٧٩): (صدوقٌ يُخطِيءُ)، ويَزيدُ بنُ أبانَ الرّقاشيُّ قال ابنُ حَجَرٍ في تقريبِ التهذيبِ (ص: ٥٩٩): (زاهدٌ ضعيفٌ) والحديثُ لهُ شواهدُ مِن طُرُقٍ أُخرى فيها ذِكْرُ بعضِ سُوَرِ المفصَّلِ.

(١٤٤) قال الهيثميُّ في مجمعِ الزوائدِ ومنبعِ الفوائدِ (٧/ ١٥٩) (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عَاصِمُ ابْنُ بَهْدَلَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.) وفضائل القُرآن لابنِ الضّريس (ص: ٨٨) برقم ١٧٨.

(١٤٥) انظر: لسانَ العرب (١/ ٧٢٩)، النهايةَ في غريبِ الحديث والأثر (٤/ ٢٢٣) مادَّةُ لَبَبَ.

(١٤٦) أخرجهُ النَّسائيُّ في فضائلِ القرآنِ صـ٦٥ برقم (١٢)، المستغفريُّ في فضائلِ القرآن صـ ٣٦٠ برقم ٤٢٦، والقاسمُ بنُ سلَّام في فضائلِ القرآن صـ ٣٦٥، فضائل القرآن لابن كثير (ص: ١٣٩)

(١٤٧) أخرجهُ البُخاريُّ في صحيحِه (٦/ ١٩٣) برقم (٥٠٣٥) كتاب فضائل القرآن، بابُ تعليمِ الصِّبيانِ القُرآنَ، قال ابنُ حَجَرٍ في فتحِ الباري (٩/ ٨٤):(وَالْمُرَادُ بِالْمُحْكَمِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَنْسُوخٌ، وَيُطْلَقُ الْمُحْكَمُ عَلَى ضِدِّ الْمُتَشَابِهِ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ أَهْلِ الْأُصُولِ..).

ولهذا الأمرِ أهمِّيَّةٌ في الاستدلالِ بهِ على ترتيبِ المصحَفِ وسُوَرِه، وتَقويةِ الاستدلالِ بأنَّهُ «توقيفيٌّ».

السَّبْعُ الطِّوالُ غيرُ السَّبْعِ المثاني، وينبغي الانتباهُ مِن التَّداخُلِ بينَهُما.

السُّورةُ السابعَةُ المتمِّمَةُ للسَّبْعِ الطِّوالِ هِيَ سُورَةُ بَراءة فقط؛ وذلكَ لاتِّفاقِها بالخَصائِصِ والصِّفاتِ مع سائرِ السُّوَرِ السِّتِّ، وبقَرائنِ (دَلالاتِ الحديثِ الشريفِ، وَعَدَدِ الآياتِ وسِماتِ السُّورَةِ).

ثانياً: التوصياتُ:

وختَاماً لهذا البَحث فإنَّ الباحثَ يُوصي بالعنايةِ بالأحاديثِ التي يَستَدلُّ بها العُلماءُ في كُتبِ علومِ القرآنِ الكريم على قضايا علومِ القُرآنِ الكريم، لِمَا لها مِن دقائقَ تحتاجُ مِن الباحثِ (إخلاصاً، وتُؤدَةً، وتَثبُّتاً، وإرهافاً)، لاستخراجِ (كنوزِها، ودُرَرِها)- وتحريرَ مَسائلِها- لِلحُكْمَ علَيها(صحَّةً، حسناً، ضَعفاً..).

هذا وأسألُ اللهَ تعالى العليَّ القديرَ أن أكونَ قَد وُفِّقْتُ في هذا البحثِ، وقَدَّمْتُ ما هو مُفيدٌ، وأمَّا ما فيهِ مِن قُصُورٍ فهُوَ مِن نفْسي، وأستَغْفِرُ اللهَ العظيمَ، وأسألُه التوفيقَ والسَّدادَ والكَمالَ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا مُحمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّمَ، وآخرُ دَعوانا أنْ «الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ».

قائمة المراجع[١٤٨]

المراجع العربية:

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت، الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى - ١٤١٥ هـ
- أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال د. نور الدين عتر، ط: دار اليمامة دمشق، الثانية ٢٠٠٧ م
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِم، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (ت: ٥٤٤هـ)، ت: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مُغلُطاي بن قليج الحنفي (ت:٧٦٢ هـ)، ت: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- الانتصار للقرآن، أبو بكر محمد بن الطيب، القاضي الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣هـ)، ت: د. محمد عصام القضاة، ط: دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم - بيروت، الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، ت:علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الاولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه،
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، ت: محمد علي النجار، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٦هـ.
- تاريخ ابن معين - رواية الدوري، المؤلف: يحيى بن معين أبو زكريا، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: السيد هاشم الندوي
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، ت: عمرو

(١٤٨) المنهج المتبع في ترتيب المراجع: اسم الكتاب، المؤلف، (ت: تاريخ الوفاة)، ت: المحقق إن وجد، ط: الدار الطابعة، رقم الطبعة، مكان وتاريخ الطبع.

بـن غرامـة العمـروي، ط: دار الفكـر للطباعـة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- التحريـر والتنويـر «تحريـر المعنى السـديد وتنوير العقـل الجديد من تفسـير الكتـاب المجيد، محمد الطاهـر بـن محمد بـن محمـد الطاهر بن عاشـور التونـسي (ت: ١٣٩٣هـ)، ط: الـدار التونسـية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ
- التَّفْسِـيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسـابوري، الشـافعي (ت: ٤٦٨هـ)، ت: رسائل علمية لمجموعة طلبة، ط: عـمادة البحث العلمي - جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ
- تفسـير النكت والعيون، أبو الحسـن علي بن محمد البـصري البغـدادي، الشـهير بالمـاوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيـق: السـيد ابن عبـد المقصود بن عبد الرحيـم، ط: دار الكتـب العلمية - بيروت / لبنان.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوَّامـة طبعـة دار الرشـيد بحلـب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
- تهذيـب اللغـة، أبـو منصـور محمـد بـن أحمـد بـن الأزهـري الهـروي، (ت: ٣٧٠هـ)، ت: محمـد عوض مرعـب، ط: دار إحياء الـتراث العربي - بيروت، الأولى، ٢٠٠١م
- الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط: دار الفكر، الأولى، ١٣٩٥ - ١٩٧٥
- الجامـع «سـنن الترمـذي»، أبـو عيسـى محمـد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، ت: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م
- جامـع البيـان في تأويـل القـرآن، أبـو جعفر محمد بـن جريـر الآملي، الطـبري (ت:٣١٠هـ)، ت: أحمد محمد شـاكر، ط: مؤسسـة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- الجامع المسـند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسـلم وسـننه وأيامه «صحيح البخـاري»، أبـو عبـدالله محمـد بـن إسـماعيل البخـاري الجعفـي، ت: محمـد زهـير بـن نـاصر النـاصر، ط: دار طوق النجـاة (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجـرح والتعديـل، أبي محمـد عبـد الرحمـن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الـرازي (ت ٣٢٧ هـ)، الطبعـة: الأولى بمطبعة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيـة - بحيـدر آبـاد الدكـن - الهند سـنة ١٢٧١ ه ١٩٥٢ م، تصوير: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- جمـال القـراء وكـمال الإقـراء، أبو الحسـن علي بن محمد ، علم الدين السـخاوي المصري الشافعي، (ت: ٦٤٣هـ)، ت: عبد الحق عبد الدايم سـيف القاضي ط: مؤسسـة الكتـب الثقافية - بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- حليـة الأوليـاء وطبقـات الأصفياء، أبـو نعيم أحمـد بـن عبـد الله بن أحمـد الأصبهـاني (ت: ٤٣٠هـ)، تصويـر: دار الفكر بيروت عن ط: السـعادة - بجوار محافظة مـصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- الدر المنثور بالتفسـير بالمأثـور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ط: دار الفكر - بيروت.
- دلائـل النبـوة، أبو بكـر أحمد بن الحسـين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، ت: د.عبـد المعطـي قلعجـي،

ط: دار الكتب العلمية ـ ودار الريان للتراث، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ت: د. حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة: الأولى، بيروت - ١٤١٢ هـ -١٩٩٢
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، ط: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ١٢٨٥ هـ
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائده أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى.
- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- السنن الصغير للبيهقي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من تين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م
- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م
- شعب الإيمان، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، بإشراف: مختار أحمد الندوي الهند، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان، التميمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)،

ت: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣
- الضعفاء والمتروكين، المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، (ت: ٥٧٩هـ)، ت: عبد الله القاضي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر - بيروت، الأولى، ١٩٦٨ م
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد الغيتابي الحنفي العيني (ت: ٨٥٥هـ)، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، ت: الشيخ زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى - ١٤١٦ هـ
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤ه) إشراف: محمد عبد المعيد خان، الطبعة: الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي(ت:٨٥٢ه)، ت:محب الدين الخطيب ط: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الأولى ١٤١٧ هـ.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، ت: علي حسين علي، ط: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م.
- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي الرازي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، ط: دار الفكر، دمشق ، الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- فضائل القرآن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، ط: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ
- فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، ط: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)،الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م
- فضائل القرآن، المؤلف: أَبُو العَبَّاس جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ المُسْتَغْفِرِيُّ، النَّسَفِيُّ (ت: ٤٣٢هـ)، ت: أحمد بن فارس السلوم، ط: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، ط: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: نَظَر محمد الفاريابي، ط: دار ابن حزم، لبنان سنة النشر: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

- لباب التأويل في معاني التنزيل، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد الشيحي ، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، ت: محمد علي شاهين، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، ت: محمد فواد سزگين، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، ت: حسام الدين القدسي، ط: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ.
- المجموع شرح المهذب أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) ط: دار الفكر.
- المحيط في اللغة أبو القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس الصاحب، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط: عالم الكتب: الأولى، بيروت ١٤١٤هـ -١٩٩٤ م
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحماني المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ)، ط: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م
- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت: ٢٠٤ه)ـ، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثنى التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، «صحيح مسلم»، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السُّبكي (ت: ٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (ت: ٧٥٩ هـ)، ت: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، ط: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٤
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الشامي، الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية،
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، ط: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- المُغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ المُعْرِبِ، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، ط: دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- المغني في الضعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، ط. قطر.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، إشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ت: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، ط: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
- الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، ط: مكتبة الفلاح - الكويت، الأولى، ١٤٠٨
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.